

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص: تقنيات كمية مطبقة

الموضوع:

دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر من 2005 الى 2015

تحت إشراف الأستاذ:
محمد عيسى محمد محمود

مقدمة من طرف الطالب: صادق احمد

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة مستغانم	أستاذ..مساعد.....يخلف عبد الله.....	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ.....محاضر.....	د-محمد عيسى محمد محمود.....	مقررا
جامعة مستغانم	أستاذ.....مساعد.....نورين...مولود.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

تشكرات

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و الثناء الخالص و التقدير إلى من مد يد المساعدة و ساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات و نخص بالذكر:

-الأستاذ المشرف محمد عيسى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة.

-الأستاذ مصطفى حيمور الذي مد يد العون و المساعدة لإنجاز هذه المذكرة بنصائح و اقتراحاته. و نتمنى له التوفيق في مساره الدراسي و مقبال للشهادة دكتوراه

و شكر الجزيل الى اعضاء اللجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم و تقويم على هذا العمل تحية الى كل الزملاء و الأحبة وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى..

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر من أخوكم صادق احمد



المحتوى البحثي

الصفحة

.....	كلمة شكر.....
.....	الفهرس.....
.....	خطة البحث :
.....	المقدمة العامة
.....	الفصل الأول : اطار النظري للادخار.....
5.....	تمهيد
5.....	المبحث الأول : ماهية الادخار.....
5	مطلب الاول: تعاريف ومفاهيم أساسية حول الإدخار
7	المطلب الثاني: أشكال الإدخار ومصادره
12	المبحث الثاني: الأسس النظرية للإدخار.....
12	مطلب الاول: النظريات مفسرة للادخار.....
20	مطلب الثاني: دور الإدخار في الحياة الإقتصادية وعلاقته بالعوامل الأخرى.....
29	-المبحث الثالث : واقع وتطور الإدخار في الجزائر.....
.....	تمهيد
29	مطلب الأول :تطور الادخار في الجزائر خلال فترة الإقتصاد الموجه.....
35	مطلب الثاني :سياسة الإصلاحات الجديدة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي.....
42	خلاصة الفصل الاول.....
43	الفصل الثاني: دراسة قياسية للإدخار في الجزائر بإستعمال الاقتصاد قياسي.....
.....	تمهيد
43	. المبحث الأول:دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.....
43	المطلب الأول:دراسة تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد موجه من 2005 2015
45	المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خال الفترة 2005 2015
46	المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال فترة اقتصاد موجه من 2005 2015.....
46	المطلب الرابع: تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال فترة اقتصاد موجه من 2005 2015.....
47	المبحث الثاني: محاولة نمذجة للمتغيرات الداخلة في النموذج
47	المطلب الأول: اعطاء تعريفات بالمتغيرات الداخلة في النموذج التي نود اختبارها.....
48	المطلب الثاني:انشاء سحابة نقاط للنموذج القياسي المتعدد على المتغيرات الداخلة في النموذج الادخار.....
48	المطلب الثاني:تقدير النموذج القياسي المتعدد على المتغيرات الداخلة في النموذج الادخار
54	1- اختبار المعنوية الجزئية (الفردية) للنموذج.....

562- اختبار المعنوية الكلية والفردية للنموذج:
573- تفسير الاقتصادي
57(معامل التحديد)
584- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.....
	5 -مشاكل تقدير نموذج القياسي المتعدد
	5 - 1مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:.....
...58	5 - 2مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء... ..
606- دراسة منحى القيم الفعلية و القيم المقدرة للاذخار.....
62خلاصة.....
...63 64خاتمة العامة.....
...65قائمة الأشكال البيانية.....
66قائمة الجداول.....
67 68المراجع



المقدمة العامة

توطئة:

إن من أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الإقتصاد الوطني، والتي ستزداد حدتها مستقبلا هي قضية التمويل لتكوين رأس المال من أجل التنمية والتي تعتمد على مصادر متعددة من مجملها الإيدار، حيث يلعب هذا الأخير دورا أساسيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهو يمثل أكثر من ثلث إجمالي الدخل العام في دول الإتحاد الأوربي التي عرفت أهميته من خلال تحديد أنواعه والمؤثرات التي تتحكم فيه، ورغم قربنا من هذه الدول جغرافيا فإننا بعيدين من حيث تعبئة عامل الإيدار وإيجاد الإستراتيجية المناسبة لذلك.

إن الجزائر كغيرها من بلدان العالم النامية، كانت تعتمد في كثير من الأحيان على تمويل مشاريعها وعجزها من الخارج وخصوصا بعد إنهيار أسعار النفط في بداية الثمانينيات وخصوصا بعد أزمة سنة 1986، والتي أظهرت الواقع نتائجها السلبية بالإقتصاد والمجتمع الجزائري، حيث إرتفعت الديون الخارجية إلى ما يقارب 31 مليار دولار، وهذا سنة 1997¹ أما ما ميز الوضعية الإقتصادية للجزائر حاليا هو إعتداد الإقتصاد الوطني على مداخيل البترول، حيث يمثل نسبة (أكثر من 97% من الدخل الوطني)، والتي تتأثر وتتحكم بها أسعار الأسواق البترولية العالمية، فهي تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدولة وعصب الإقتصاد وعمودها الفقري، وهذا ما دفع بنا إلى محاولة إيجاد مورد مالي آخر يكون أكثر ثباتا وإستقرارا لتمويل المشاريع الإستثمارية خاصة بعد انهيار أسعار البترول في هذه السنوات الاخيرة، ألا وهو عامل الإيدار. يشكل الإيدار المحلي مصدرا هاما وفعالا في تمويل الإستثمارات، وهو بذلك يساعد الدولة في مواجهة مشكلة تمويل الإستثمارات و التجهيزات، حيث أصبحت هذه الأخيرتين تشكل عبئا حقيقيا على الإقتصاد الوطني. لذلك يبقى الإيدار المحلي المتمثل في إيدار العائلات والإيدار الحكومي مصدرا تلجأ إليه الدولة لتمويل مشاريعها التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

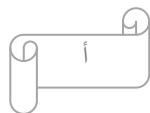
إن دراسة العوامل المؤثرة في تكوين الإيدار ليست فحسب دراسة للعوامل المؤثرة في تمويل تكوين رأس المال، ولكنها في الواقع دراسة لمحددات النمو الإقتصادي والإجتماعي في الإقتصاد الوطني، فما تتعرض له موازنة الدولة (الميزانية) من ضغوط تتفاوت في تأثيرها تبعا لتقلبات سوق النفط تجعل الحاجة لإيجاد مناخ مستقر للإيرادات أمرا ملحا، وكذا التنوع في مصادرها ضرورة حتمية، ففقدان هذا المناخ المستقر والتنوع في المداخيل سيوجد صعوبات شديدة نظرا للإحتياجات المتنامية لبرامج التنمية وصيانة وتطوير التجهيزات الأساسية، وتوفير الخدمات العامة للسكان الذين تتزايد أعدادهم من سنة لأخرى.

-أهمية البحث:

إن التوصل إلى بناء نمذجة قياسية للإيدار في الجزائر سيساعدنا على معرفة أسباب التحكم في هذا الأخير وذلك من خلال تحديد العوامل الإقتصادية المؤثرة على إيدار الأعوان الإقتصاديين، وذلك ما يساهم ويسهل لإيجاد الحلول اللازمة لتحسين مستوى الإيدار الكلي، وهذا خاصة لمواكبة الإصلاحات الإقتصادية وترقية ميكانزمات التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق والإنتعاش الإقتصادي.

-أهداف الدراسة:

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 1999



تهدف دراستنا إلى محاولة البحث في معرفة العلاقة الموجودة بين الإدخار الكلي وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة له وذلك من خلال إيجاد نمذجة قياسية إقتصادية والتي تتماشى والإقتصاد الجزائري .
-إشكالية البحث:

ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر على الإدخار في الجزائر في ظل التغيرات التي يشهدها الواقع الإقتصادي الوطني ؟

-فرضيات البحث:

1-الإدخار يلعب دور محرك لعملية التنمية الإقتصادية؛

2-وجود تأثيرات متبادلة بين مجموعة من المتغيرات الإقتصادية كالدخل والإستهلاك الكلي والنقود من جهة والإدخار من جهة أخرى؛

3-الإدخار ظاهرة لا تتأثر فقط بعوامل إقتصادية بل أيضا بعوامل غير إقتصادية، والمتوقع أن لهذه الأخيرة دور هام، لكن دون الوصول إلى مستوى تأثير العوامل الإقتصادية ككل. الإدخار هو وسيلة من الوسائل الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية حاجيات أفراد المجتمع .

-دوافع إختيار البحث:

إن تتبعنا للدراسات السابقة والخاصة بموضوع الإدخار في الجزائر، وجدنا أن معظمها إن لم نقل كلها إهتمت بالتحليل الإدخار الشخصي أو إدخار العوائل فقط وهذا دون الخوض في إدخار القطاعات الأخرى، ولذلك إهتم هذا الموضوع بدراسة جانب آخر من البحث في مدى مساهمة القطاعات الأخرى في الإدخار الكلي، بالإضافة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة فيه.

-تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع كذلك إلى ما يلي:

1-الدور الرئيسي الذي يلعبه الإدخار في الحياة الإقتصادية مما يتطلب منا دراسة وتحديد دوره في الإقتصاد الوطني؛

2-تحديد الدور الهام للإدخار في تكوين رأس المال اللازم لتحقيق النمو الإقتصادي ، وبالتالي دراسة أهم محددات النمو الإقتصادي والإجتماعي للإقتصاد الوطني؛

3-الوضعية الإقتصادية للبلاد وهو إعتماها على مداخيل البترول كمصدر أساسي لمداخيل الدولة والتي تتأثر بالأسواق البترولية العالمية، وهذا ما دفع بنا إلى محاولة إيجاد مورد آخر يكون أكثر ثباتا وإستقرارا لتمويل المشاريع الإستثمارية، وهذا دون أثار سلبية؛

4-قلة الدراسات في هذا المجال، فجاء البحث لسد هذا النقص، بالإضافة إلى إقتراحات الدراسات السابقة في هذا المجال وكذلك إهتمامات شخصية بهذا الموضوع ورغبتي في التعمق فيه.

-حدود الدراسة:

-المعطيات الخاصة بهذه الدراسة هي سنوية تمتد من 2005 إلى 2015 وترجع أسباب إختيارنا لهذه الفترة إلى:

*قد عرف الإقتصاد الوطني الجزائري خلال هذه الفترة عدة تغيرات كان من أبرزها هو ارتفاع الاسعار البترول في السوق العالمية بعدما كانت اسعاره لا تتعد 15 و 20 دولار، حيث يستدعي منا ذلك ضرورة فهم وتحديد أثر هذا التحول على الإدخار.

*نتائج التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب الإعتداد على هذه الفترة.

-المنهجية المتبعة وخطة البحث :

للإجابة عن إشكالية الدراسة، وإختيار صحة الفرضيات السابقة إختارنا المنهج الإستقرائي من خلال العرض والتحليل، وكذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع كما هو في مادة البحث، هذا فيما يخص الجانب النظري وتدعم ذلك بجانب تطبيقي إعتماذا على المنهج الوصفي الإحصائي، حيث تمثلت الأدوات المستعملة في إستخدام القياس الإقتصادي وذلك من خلال تمثيل تلك الظواهر وقياسها والقيام بنمذجة العلاقة المتواجدة بينها. وقد تناولنا دراسة هذا الموضوع في فصلين مركزين في ذلك على ترابطها وتسلسلها، وذلك كما يلي:

-الفصل الأول: حيث يشمل الجزء النظري وتم فيه إستعراض أهم المفاهيم والمسائل الخاصة بالإدخار، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الإدخار، ويشمل هذا البحث مفاهيم عام حول الادخار اما في المبحث الثاني يشمل الأسس النظرية للإدخار و اما المبحث الاخير تطرقنا فيه الى واقع وتطور الادخار في الجزائر وتم اترك فيه الى دور الإدخار في الحياة الإقتصادية خلال فترة الاقتصاد الموجه و الاقتصاد السوق بإبراز العوامل المؤثرة فيهما،

-الفصل الثاني: اما في هذا الفصل خصصناه للجانب التطبيقي وتم تقسيمه الى مبحثين اما المبحث الاول تم إستعراض فيه للتحليل بياني وتعريف المتغيرات داخلية في النموذج وفي الاخير تم تطرق الى النمذجة المتغيرات داخلية في النموذج وذلك بالاستعمال الاقتصاد قياسي كما إحتوى البحث على مقدمة عامة وخاتمة عامة إشملت على أهم النتائج التي تم التوصل إليها



الفصل الأول

اطار النظري للاختار

تمهيد:

عرف الإدخار بمعناه القديم في جميع المجتمعات، فهو ذلك الإحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الإستقرار الأمن في يومه وغده، ذلك لأن الإدخار جزء من الطبيعة إستخدمه الإنسان للمحافظة على النوع والجنس. لكن الإدخار بمفهومه الحديث وليد الحياة المعاصرة، بما ظهر فيها من تطورات متسعة وعميقة من حيث إيديولوجية الدولة ووظائفها وواجباتها تجاه الأفراد من جهة والتطور العام للفكر الإنساني الذي أحدث تغيرات جذرية في سلوك الفرد ومتطلباته اليومية، وبروز ظواهر مجتمع ما دون غيره من بقية المجتمعات وهذا راجع أساساً إلى المستوى المعيشي. هكذا بدأ الإدخار في العصر القديم وتطور الإهتمام به بتطور النظم الإقتصادية والإجتماعية..، وتطور إيديولوجية الدولة العصرية بوجه عام. والإدخار بهذا الوضع الحديث، حيث أخذ سمته الأساسية كضرورة يلجأ إليها كل فرد، كما تلجأ إليها كل دولة، خاصة وهي تواجه تكاليف تشييد بنيانها الإجتماعي والإقتصادي، ولهذا تقوم الدول النامية على تنظيم الإدخار والأوعية الإدخارية التي تخصص لجمع هذه المدخرات وتحركها في إتجاه التنمية الإقتصادية للإستثمار من أجل زيادة إنتاج الفرد وزيادة إمكانياته لمواجهة متطلباته الحديثة والمتطورة. فالإدخار يلعب دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية اللازمة لسيرورة العملية التنموية، كما يعتبر أهم مصادر تمويلها وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو وذلك من خلال تحفيز عملية الإستثمار، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى أشكال ومصادر الإدخار وإلى العوامل المؤثرة على الإدخار من خلال نماذج النظريات الإقتصادية وهذا في المبحث الأول والثاني، كما نتعرض في المبحث الثالث إلى دور هذا الأخير في الحياة الإقتصادية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الإدخار ومجموعة من المتغيرات

والمؤشرات الإقتصادية الأخرى والتي نظن أن من بينها من له تأثير على تطور هذا الأخير.

المبحث الأول: ماهية الإدخار:

المطلب الأول: تعاريف ومفاهيم أساسية حول الإدخار

1- تعريف الإدخار:

من الصعب جداً إعطاء تعريف ومفهوم محدد للإدخار، فهناك تعاريف متعددة، وهذا يرجع إلى تطور المجتمعات من جهة ولمفهوم الإدخار ذاته من جهة أخرى، وهكذا عرف الإدخار تطوراً مع الزمن حيث أصبح يشكل أحد جوانب الإقتصاد المهمة وجلب إليه العديد من رواد الفكر الإقتصادي ليصبوا أبحاثهم وإهتماماتهم حوله. -حيث يمكن القول أن الإدخار ما هو إلا إقتصاد أو إقتطاع جزء من الدخل¹ -أو هو إقتطاع جزء من الدخل شرط أن يأخذ طريقه إلى الإستثمار² حيث يعرف الإدخار هنا على أنه هو المحافظة على ما تبقى من الدخل بشرط أن يوجه إلى الإستثمار فقط؛ -الإدخار هو الحد من الإستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو الإمتناع عن إستهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الإستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها نحو الإنتاج³ وبهذا التعريف المادي يمكن أن نبين المعالم الإقتصادية للإدخار وهي كالتالي:

¹ إسماعيل رياض: الإدخار في المجتمع الإشتراكي -القاهرة -مكتبة القاهرة الحديثة، ص 27

² إسماعيل رياض نفس المرجع المذكور أعلاه، ص 27

-الإدخار عملية إقتصادية يقوم بها الفرد والدولة؛

-الإدخار عملية تتطلب إصدار قرار من جانب الفرد أو الدولة كل حسب دوره في المجتمع بهدف الإحجام عن إستهلاك جزء من الدخل مع توجيهه نحو الوجهة الإستثمارية. غير أن الإدخار لا يجب إعتباره كباقي الدخل الناتج عن عملية الإستهلاك، وإنما يجب أن نهتم بالإدخار. أولاً ثم تأتي عملية الإستهلاك وعند الوصول إلى هذا المستوى من الوعي نستطيع الرفع من معدل الإدخار، ونحن نلاحظ في السنوات الأخيرة إستهلاك غير عقلاني وغير منظم.

2-المفهوم العام للإدخار:

يعرف الإدخار بأنه الفرق بين الدخل والإستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك، لأن الإدخار في بعض الأحيان يستخدم في عملية الإستثمار، حيث ليس كل جزء لا يستهلك يدخر، ربما يكتنز وهذا ما هو موجود في الدول النامية⁴

هناك تعاريف أخرى للإدخار ترى بأن الإدخار هو العملية التي بواسطتها يتم حفظ دخل جاري والمالية، وتعتبر إدخارا (physiques) لأجل إستعماله في المستقبل والذي يؤدي إلى تراكم الأصول المادية تلك المبالغ المتراكمة خلال الفترات السابقة. عكس الإدخار، أي حدوث نفقة جارية أعلى من الدخل الجاري، تسمى الإدخار السالب ، وإن الأصناف الثلاثة الهامة للأعوان الإقتصاديين) الأفراد-الشركات – والدولة ، يدخرون وعلى العكس من ذلك لا يدخرون ويستعملون المدخرات السابقة أو بمعنى آخر ينفقون أكثر من الدخل، أي يستعملون جزء من الإدخار .

3مفاهيم أساسية حول الإدخار:

لقد إهتم العديد من الإقتصاديين بمشكلة الإدخار، وقد قدم العدد المهم من الآراء ووجهات النظر مما سمح بالحصول على مجموعة من التعاريف، غير أن معظمهم قد توصل إلى نفس النتيجة التي تقضي بأن الخصائص الإجتماعية والنفسية تشترك مع المظاهر الإقتصادية في تحديد وضبط مفهوم الإدخار، ومن جهة أخرى فإن تعدد هذه التعاريف مكن من تقديم وجهات نظر مختلفة بشأن الدوافع التي تؤدي إلى الإدخار، فهي متعلقة بالتقاليد وبالعادة وبالآفاق المستقبلية كما يشير إلى ذلك ألفريد مارشال، أما بالنسبة لكيترز فهو يركز على الدوافع ذات الطبيعة الإقتصادية والمالية. ونلخص مختلف مفاهيم المنظرين حول الإدخار، وسنبداً بالتحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، كما نتناول مفهوم كارل ماركس، ثم أخيراً كينز وهذا قبل أن نتطرق بالتفصيل في المبحث الثاني إلى تحليل كل نظرية على حدة بما فيها النظريات المعاصرة.

أولاً :مفهوم الإدخار عند الكلاسيك والنيوكلاسيك:

إن الإدخار من الظواهر الإقتصادية التي إختلف حولها المفكرون وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته، فالنسبة للتقليديين أو المدرسة الكلاسيكية، فيرى ادم سميث⁵ ، وجون بابتيسيت ساي⁶ ، أن الإدخار ما هو إلا قيمة

³ إسماعيل رياض نفس المرجع السابق ،ص28

⁴ إسماعيل ع الرحمان وحربي محمد موسى عريقات:مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد(الإقتصاد الكلي)،عمان، دار وائل للنشر 1999 .،ص119

2- Adam.smith (1790-1723).أدم سميث

3- jean Paptistsay (1832-1767).⁶ جون بابتيسيتساي

مخصوصة من إستهلاك مستقبلي على إستهلاك حالي، وهم بذلك يأخذون بعين الإعتبار الممتلكات أو (الإرث) ومجموع الأموال النقدية والمالية، أو الحقيقية في تكوين هذا الإدخار، كما يضيف إلى هذا التحليل النقدي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل الذي تطرق إلى مفهوم الإكتناز في تحليله للنقود وبيان أثرها على الأسعار، ثم يأتي ريكاردو الذي أعطى تحليل جيد وواضح لمفهوم الإكتناز، وهذا من خلال تأكيده على عامل الزمن لمبادلة المنتجات مقابل النقد المكتنز، أما فيما يخص مالتوس فإنه ينفي أهمية الإكتناز لأنه يقدر أن مفهومي الإدخار والإستثمار متساويان، لكنه تراجع عن هذا الطرح وإقتنع كالأخرين بوجود إكتناز، أي وجود جزء من الإدخار في شكل نقدي وهذا للرفع من إحتياطي الأفراد.

أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها فالراس وفيشر اللذان يعتبران أن الإكتناز هو إمتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الإدخار، كما يرى فالراس كذلك أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الإدخار الكلي والإستثمار الكلي، أما ألفريد مارشال الذي ينتهي إلى مدرسة كامبريدج فيبقى وفيها للمبدأ الكلاسيكي في التحليل حيث يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في الإحتياطات، والتي تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لإستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي لرأس المال، والطلب الكلي هو السعر التوازني في هذه السوق عند نفس السعر.

ثانيا : مفهوم الإدخار عند كينز:

على عكس ما تناولته المدارس السابقة، كان رأي المدرسة الكينزية وعلى رأسها الإقتصادي جون 1 مخالفة بالفعل عن الرؤية الكلاسيكية، حيث ركز على المظهر المتبقي⁷ (Keynes) ماينرد كينز للإدخار، وبهذا إنتقل كينز من الفكرة الكلاسيكية المتمثلة في وجود فارق زمني في الإستهلاك (résident) إلى فكرة الإمتناع عن الإستهلاك. وبصفة عامة فإن التعريف الكينزي يعتبر أن الإدخار يمثل الجزء غير الموجه للإستهلاك من حيث تم تحليل الإدخار بإعتباره رصيد حساب⁸، $(S^*=Y-C)$ الدخل والتي تمثلها الصيغة العامة التالية أو باقي الدخل على الإستهلاك في ضوء إرتباطه بعدة عوامل كالعادات الإجتماعية للأعوان الإقتصاديين، مستوى الإشباع،... الخ. ومن جهتنا نقول أن الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك، فالمداخل التي يحققها الأعوان الإقتصاديين خلال فترة معينة لا تنفق كلها على الإستهلاك، وإنما يقتطعون جزءا منها بعيدا عن الإنفاق الإستهلاكي، غير أن الإدخار في حد ذاته لا يدر دخلا وإنما يجب أن يتحول إلى رأسمال عيني منتج ومن هنا تتضح العلاقة بين الإدخار وتكوين رأس المال وبالتالي الإستثمار.

المطلب الثاني: أشكال الإدخار ومصادره

1- أشكال الإدخار:

يقوم الفرد بإدخار جزء من الدخل بعد الإنفاق الإستهلاكي مع إستثمار هذا الجزء لصالحه وصالح المجتمع معا وهذا إذا عرف السبيل إلى إستثمار ماله عن طريق أحد الأوعية الإدخارية، كما أن الدولة تقوم بإستثمار جزء من دخلها القومي لصالحها العام ولصالح المواطن أي الفرد نفسه وذلك بتشجيع المدخرات الفردية لصالح المدخرين

John Maynard Keynes (1883-1946).⁷ جون ماينرد كينز

⁸ معادلة الإدخار عند كينز.

وصالح المجتمع عامة، ومن هنا يتضح لنا وجود شكلين أساسيين للإدخار وهما: الإدخار الإجباري والإدخار الاختياري.

1-1- الإدخار الإجباري:

وهو يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الإدخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو المنفعة العامة كشق الطرق وبناء المدارس...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات وإشتراكات الضمان الإجتماعي... الخ⁹، و يتضمن هذا الشكل من الإدخار ما يلي:

• الإدخار لصالح الدولة: وهو نوع من الإدخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الإمتناع عن إستهلاك جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، وأنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

• الإدخار لصالح المواطن نفسه: وهو نوع من الإدخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التأمينات الإجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الإدخار هو ما تقرره الدولة من إقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة (الوظيفة العمومي)، ومؤسسات القطاع العام بإعتباره إدخارا لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة.

1-2- الإدخار الاختياري:

وهو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الإدخار، حيث يتم عن طريق إقتناع العون الإقتصادي إراديا بالإمتناع عن إستهلاك جزء معين من دخله وهذا لإستثماره في وقت آخر وذلك قصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب العون، وهذا بين ما تحصل عليه هذا الأخير من فائدة عاجلة وأجلة و يكون ذلك على ضوء إعتبرات مستقبلية متصلة بالفرد¹⁰. وبعبارة أخرى فإن الإدخار الإختياري هو إدخار فردي نابع من حرية العون الإقتصادي و رغبته بالإدخار وهذا دون دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، كما تتميز المدخرات الفردية بالأهمية البالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية و ضرورتها في رفع المستوى المعيشي العام¹¹، كما تساهم المدخرات الفردية مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وفي تحقيق الدخول الملائمة للأفراد ومن ثم للأسر. ولما كان الإدخار الفردي يعطي لهذا الفرد حرية تحديد حجم إدخاره، وكذا إختيار الوسيلة الملائمة لذلك، ووسائل الإدخار الفردي متعددة تعدد الأهداف والرغبات نذكر منها ما يلي:

• الودائع الإدخارية:

وهي التي يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة إدخارية وهذا لتحقيق أهدافه فيما بعد، وتتنوع هذه الودائع بما يتفق وإتجاهات الفرد نفسه، فقد تتم عن طريق أجهزة إدخارية كصناديق التوفير والإحتياط وبنوك الإدخار أو

⁹ إسماعيل رياض، مرجع سبق ذكره، ص33

¹⁰ إسماعيل رياض نفس المرجع السابق، ص34

¹¹ 2000، ص 21، راشد البراوي: الإدخار والتنمية، مجلة الهلال-العدد

البنوك التجارية¹² ، وتعتبر هذه الودائع عملية إدخار حقيقية نظرا للعائد المنتظر منها وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية التي تقوم بها الدولة.

• الودائع والحسابات الجارية:

وهي ودائع تختلف عن غيرها بخاصية وهي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها، كما يمكن لهم سحبها والإستفادة منها كليا أو جزء منها حين يشاؤون دون أي إشعار مسبق، كما لا يحق للبنك وضع أي قيود أمام أصحابها أثناء السحب، وهذا مقابل أنه لا يمكن لأصحابها الحصول على فوائد نظرا للطبيعة الجارية لهذه الودائع في منح قروض إستثمارية.

• بوالص التأمين على الحياة:

وهي عبارة عن شركات التأمين على الحياة، وهي وسيلة يلجأ إليها الأفراد للإدخار، إذ يلتزم الفرد المؤمن بدفع أقساط محددة يتفق عليها حسب جداول وصيغ تضعها هذه الشركات وهذا في مقابل إمكانية الحصول عليها، أي هذه الأقساط في حالة وقوع أخطار أو كوارث معينة تم الإتفاق عليها مسبقا كالعجز، الوفاة... الخ، وفي هذه الحالة لا يمكن للفرد أن يستفيد كلية من إدخاراته حتى ولو طلب ذلك بنفسه.

• الأسهم والسندات:

للاسهم أهميتها من حيث إعتبارها وسيلة إدخارية وهي عبارة عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال المؤسسة التي أصدرته، وهي أوراق مالية متداولة في بورصة القيم المنقولة، كما يسمح السهم لصاحبه الإستفادة من عائد هو الربح على السهم كما يتحمل الخسارة، وتساهم هذه الوسيلة في النهوض الإقتصادي بإعتبارها أداة من أدوات الإنتاج. أما السندات فهي أوراق مالية تثبت دائنية صاحبها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، كما يتميز السند بدخل ثابت يتمثل في قيمة تلك الفائدة التي تعود على حامله، إذن السند في الواقع يعبر عن إدخار حقيقي، كما تساهم السندات في عمليات التمويل الإستثماري أو تحقيق الهدف من إصدارها.

2- مصادر الإدخار:

إن الحاجة إلى الإنفاق الإستثماري يمكن إشباعها بالمساهمة المعتبرة للإدخار المتكون من ثلاث أعوان إقتصاديين، حيث تتمثل هذه الأعوان في العائلات، المؤسسات) العامة والخاصة (والدولة، حيث نجد أن كل من الفئة الأولى والثانية من الإدخار تشكل ما يصطلح عليه الإدخار الخاص، والذي يتميز بالطابع الإرادي، على عكس الفئة الثالثة التي تكون الإدخار العمومي التي يمكن أن تتسم بالطابع الإرادي، كما يمكنها أن لا تتسم بذلك، ويساهم في هذا الإدخار كل الأعوان الإقتصاديين رغبة منهم في تمويل إستثماراتهم أو توجيه هذا الإدخار لإشباع حاجات أخرى. ويوجد هناك مصدرين أساسيين للإدخار هما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

2-1- المصادر الداخلية (الإدخار المحلي):

يعتبر الإدخار المحلي مصدرا تمويليا هاما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كونه يجنب اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ذات الأعباء المالية المعتبرة والمكلفة، ويضم الإدخار المحلي كلا من إدخار القطاع العائلي، إدخار قطاع الأعمال والإدخار الحكومي.

¹² إسماعيل رياض، مرجع سابق ذكره، ص 35

1-1-2 إدخار القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة، كما تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الإدخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة¹³ ، كما يمثل هذا الإدخار نسبة هامة من الإدخار المحلي والمتكون من ما يلي:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وتتميز هذه المدخرات بالإلزامية والاستقرار.

- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والتي يحتفظ بها في صورة نقود أو كأصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو على شكل ودائع إدارية لدى صناديق التوفير والإحتياط والبنوك التجارية؛

- الإستثمار المباشر والمتمثل في إقتناء الأراضي والمزارع والمساكن، حيث يصاحب الإستثمار الإدخار؛ فالمدخر هو نفسه المستثمر¹⁴

- سداد الديون و مقابلة التزامات أخرى. وتزداد أهمية كل من المصدرين الأولين (المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية) في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي حققت شوطا من التقدم، حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية، ويقبل الأفراد على التعامل معها والتعرف والتألف مع الأوعية الإدخارية المختلفة، وفي هذه الحالة تصبح المدخرات في متناول المستثمرين وأرباب العمل، حيث تزداد الأرباح المتوقعة عادة عن أسعار الفائدة السائدة¹⁵. ويؤخذ هذا الإدخار عدة صور وأشكال فقد يكون بسيطا كحيازة أهل الريف للحيوانات والأراضي مثلا أو شراء أهل المدن للعمليات الأجنبية والمعادن النفيسة، وقد يكون على شكل أكثر تطورا كإستثمار الأسهم والسندات، أو شهادات الإستثمار في صناديق التوفير وعقود التأمين على الحياة، أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي وشركات توظيف الأموال. يتحدد حجم الإدخار العائلي بنسبة ما يخصص من الدخل المتاح للإستهلاك الخاص، وقد صنفها كينز في مجموعة من العوامل الشخصية وأخرى موضوعية سنتعرض لها فيما بعد في المبحث الثاني. وتوجد مجموعة من العوامل الأخرى لها أثر على حجم مدخرات القطاع العائلي نوجز أهمها فيما يلي:

• **حجم الدخل:** نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخل المنخفضة، لذلك تتجه معظمها إلى الإنفاق الإستهلاكي، وعادة يكون الميل المتوسط للإستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للإدخار، وتشير الإحصاءات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للإدخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وبالتالي فإن الزيادة في الدخل يصاحبها زيادة في الإدخار، بمعنى الميل الحدي للإدخار يزيد مع زيادة الدخل، فعند زيادة دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الإدخار، وعلى العكس

¹³ محمد عبد العزيز عجمية ، وعبد الرحمان يسري: التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية ص153

¹⁴ محمد عبد العزيز عجمية ، وعبد الرحمان يسري نفس المرجع السابق، ص154

¹⁵ خليل دعاس: الإدخار و التمويل بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،

عندما ينخفض هذا الدخل فإن الإنفاق على الإستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض الإدخار¹⁶.

• **درجة تركيز وتوزيع الدخل:** في ظل التوزيع السيئ للدخل في المجتمع يزيد حجم الإدخار، على عكس من ذلك إذا كان هذا التوزيع للدخل توزيعاً عادلاً، وبمعنى آخر أن توزيع الدخل في بلد ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الإدخار والعكس صحيح، بالإضافة إلى هذا لا يتحدد الميل إلى الإدخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضاً بمركزه الوظيفي في المجتمع، فمن المعلوم أن فئة المزارعين أكثر قدرة على الإدخار مقارنة مع قاطني الحضر وهذا عند مستوى واحد للدخل.

• **مجموعة عوامل إقتصادية أخرى:** توجد مجموعة من العوامل الإقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الإدخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بإرتفاعها أو إستقرارها أو إنخفاضها ومدى إنتشار البنوك والمؤسسات الإدخارية ووفرة وتنوع الأوعية الإدخارية والإتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، بالإضافة إلى الرغبة في حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل، والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة، وهكذا كل هذه الأمور لها كبير الأثر على عملية الإدخار، كما يتأثر الإدخار بالتضخم ودرجته والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى كل هذا هناك عوامل ديمغرافية وإجتماعية لها الأثر على الإدخار كحجم الأسرة، والمعتقدات الدينية، حيث لا نستطيع أن نذكرها كلها.

2-2-2- إدخار قطاع الأعمال (المؤسسات)

يقصد بإدخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية أو ذات الطابع الخدماتي، سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاصة من أرباحها، وهذا في زيادة الإستثمار في القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة، ويتحدد حجم إدخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة، فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة يترتب عنها زيادة في الإدخار لهذه المؤسسات وهذا في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الإنخفاض في فترات الكساد والركود الإقتصادي¹⁷. كما أن قطاع إدخار الأعمال يتوقف على طبيعة هذا الإدخار وبرامجه وخططه في المستقبل، فتحتاح صناعة القطاع البترولي مثلاً إلى التوسع الإستثماري، أي توسع المستثمر في الإنفاق على البحوث والدراسات، وهذا حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيد علمها، وهذا ما يطلق عليه بالتمويل الذاتي وإذا أردنا التذليل على محددات الإدخار الصافي لقطاع الأعمال رياضياً نستعرض الصيغة الرياضية التالية :

الإدخار الصافي للقطاع = الإيرادات الإجمالية - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الإهلاك + صافي الضرائب¹⁸ + الأرباح الموزعة)

حيث:

¹⁶ خليل دعاس مرجع سابق ذكره ص 83

¹⁷ محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمان أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص 163

¹⁸ علماً أن صافي الضرائب = الأعباء الضريبية - الإعانات

-تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة ومواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج؛
-أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع لأصحاب عوامل الإنتاج، وهذا في شكل أجور ومرتبوات وفوائد؛
وبالنسبة لأقساط الإهلاك فتخصص كل الأصول المختلفة من الأراضي والآلات... الخ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أهمية ومدى فاعلية هذا القطاع في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، فهي تمثل مصدرا متواضعا مقارنة بالقطاع العائلي، وهذا نظرا لضعف حجم القطاع الخاص في أغلب الدول النامية كالجزائر، كما أن الأموال المدخرة ليست بالضرورة توجه إلى الإستثمار، بل يمكن أن تدخر لمواجهة ظروف طارئة، أو لتعزيز عملية التوزيع في حالات إنخفاض الأرباح المحققة.

1-1-2-3 الإدخار الحكومي:

تلجأ الحكومة إلى تنمية مواردها وفي نفس الوقت إلى كبح نفقاتها وهذا بهدف تحقيق وضمان فائض يوجه نحو مجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة، وهذا ما يطلق عنه بالإدخار الحكومي، حيث يتحقق هذا الإدخار بالفرق الحاصل بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصاريف أو النفقات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا حقيقيا يوجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد ما عليها من ديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما في حالة العكس، أي زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات (حالة العجز في الميزانية)، فتعتمد الحكومة في تمويل إستثماراتها على السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو إلى الإصدار النقدي وذلك بطبع نقود إضافية¹⁹. وتتمثل أهم إيرادات الدولة للإدارات، الجماعات المحلية والضمان الإجتماعي كلها تشكل دخل الدولة، ويتكون هذا الأخير من حصيلة الضرائب، الرسوم، الإشتراكات والإقتطاعات الإجبارية، ويأخذ الدخل ثلاث إتجاهات رئيسية، يمثل الجزء الأول منها دخل الأعوان الإقتصاديين الآخرين في شكل مرتبوات وأجور الموظفين، والجزء الثاني فيوجه نحو نفقات الإدارات العمومية، أما الجزء الباقي فيمثل الادخار الإجمالي للدولة والذي يخصص بدوره لتمويل الإستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى²⁰. إن العوامل التي تحكم الإدخار الحكومي هي نفسها التي تحدد كلا من الإيرادات الجارية من جهة والنفقات الجارية من جهة أخرى، حيث تمثل حصيلة الضرائب من أهم الإيرادات الحكومية، فهي تعد شكلا من أشكال الإدخار الإجباري والتي يتم إقتطاعها من دخول الأفراد والمؤسسات لتوجه بدورها إلى خزينة الدولة، أما المصاريف العمومية الجارية فهي إما على شكل نفقات عامة، أو هي عبارة عن نفقات تحويلية.

*أهم الطرق لزيادة الإنفاق:

- هناك أربع طرق رئيسية يمكن أن يتم عن طريقها زيادة إنفاق مختلف القطاعات وهي:²¹
- يستطيع القطاع الإنتاجي زيادة إستثماراته عن طريق إقتراض إدخارات الأفراد؛
- يستطيع القطاع الحكومي زيادة إنفاقه بإقتراض الإدخارات من القطاعات الأخرى وهذا عن طريق بيع سندات الحكومة، أو حوالات الخزينة؛

¹⁹ جدي طارق: محاولة تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على أهم عون إدخار محلي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، .

المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005 ص12

²⁰ 1- Henri cazal et Pierre vajda, « les pièges de l'épargne », Edition du seuil paris 1999, p53

²¹ . إسماعيل عبد الرحمان، وحري محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص119

- يستطيع القطاع الإنتاجي (الأعمال) زيادة إستثماراته عن طريق جذب إدخارات الأفراد وهذا بإشراكهم كمنظمين في المشروع، أو بيعهم أسهما جديدة وغيرها من الطرق الأخرى؛
 - كما يستطيع القطاعان الحكومي والإنتاجي زيادة الإنفاق عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفي (المصارف التجارية والبنك المركزي)
 - وهناك طرق أخرى يمكن بواسطتها زيادة الإنفاق، فمثلا تقوم الحكومة بزيادة فرض هيمنتها على المصادر الإقتصادية وذلك بفرض ضرائب جديدة، أو برفع نسبة الضرائب المعمول بها.
- 2-2- المصادر الخارجية:

لقد تطرقنا سلفا إلى مصادر الإدخار المحلي (الإدخار العائلي، إدخار المؤسسات والإدخار الحكومي)، وعلى عكس ذلك يوجد مصدر آخر يتمثل في الإدخار الخارجي وهو مكمل ولا يمكن الإستغناء عنه بالنسبة للإدخار الداخلي. ويتكون هذا النوع من الإدخار عن طريق الواردات التي يقوم بها كافة الأعوان الإقتصاديين، هي عبارة عن رؤوس الأموال الخارجية والمتمثلة في القروض العمومية، القروض التجارية، الإعانات... الخ، ويكون مصدر رؤوس الأموال هذه في الغالبية من عدة مصادر مختلفة (كالبنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، المؤسسات المالية، الديون الحكومية

المبحث الثاني : الأسس النظرية للادخار

المطلب الأول: النظريات مفسرة للادخار

1- النظرية الكلاسيكية:

يقصد بالنظرية الكلاسيكية مجموعة الأفكار الإقتصادية التي قدمها بعض الإقتصاديين، وهذا منذ إصدار ادم سميث كتابه الشهير " ثروة الأمم " إلى أن نشر كتاب " النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقد " ، وهذا سنة 1936 من طرف جون ماينرد كينز، وقد سادت هذه النظرية في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن الماضي، وبالتالي فقد شملت معظم آراء الإقتصاديين الكلاسيك المحدثين مارشال وبيفو.

*الإدخار في النظرية الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك أن الإدخار يتحول رأسا إلى إستثمار، وأنهما أي كل من (الإدخار والإستثمار) الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الإقتصادي. كما أن الإدخار هو الظاهرة الأساسية على مستوى الإقتصاد الكلي، وهو أكثر أهمية من الإستهلاك، وهذا لدوره الفعال في تحديد التوازن الإقتصادي إذ يعتبر هو زيادة الدخل عن الإستهلاك²² يتحدد مستوى الإدخار بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنه (نسبة مبلغ من العملة) ويمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة، وكلما إرتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الإدخار وهذا على حساب الإستهلاك، ويكون ذلك إبتداء من مستوى معين من الدخل المتاح.

ويبرر إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية إعتمادهم هذا على معدل الفائدة كتعويض عن إمتناع العون

²² بوصبيغة صالح: بناء نموذج قياسي آلي لدالة الإدخار والتنبؤ لمكوناتها بالجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني . للتخطيط و الإحصاء، 2000 ، ص 28

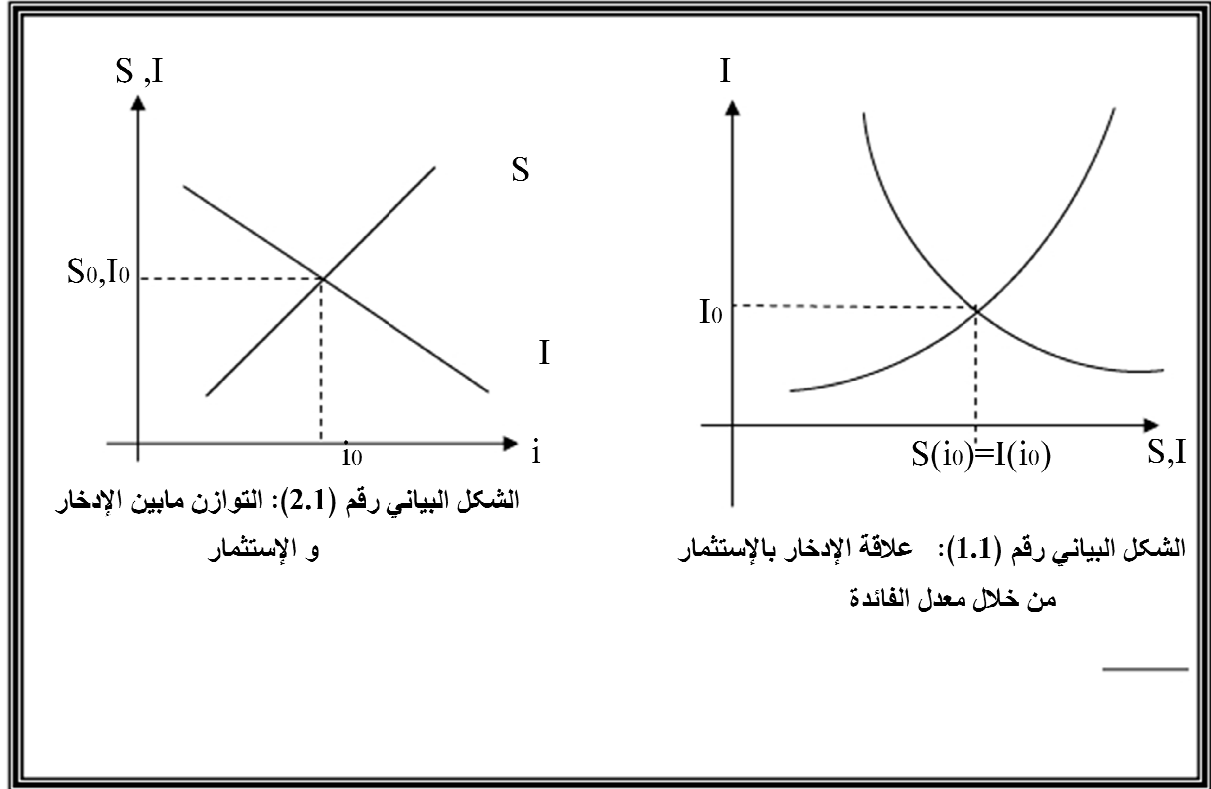
الإقتصادي عن الإستهلاك²³ ، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد، ولهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الإستهلاك والإدخار معا ، وبفعل هذا المعدل يحول الإدخار أوتوماتيكيا إلى الإستثمار، وهو يعتبر أساسيا في البناء الكلاسيكي، وبهذا يتحكم سعر الفائدة في إتجاه الأفراد إلى الإدخار أو الإستثمار، فكلما ارتفع هذا الأخير زاد الإدخار الناتج من الدخل، وعلى العكس من ذلك فإن الإستثمار يرتبط بدالة عكسية مع معدل الفائدة، الذي ما هو إلا سعر لهذه الموارد التي يمثلها عرضها بواسطة الإدخار، ودورها يكمن في ضمان مساواة بين الإدخار والإستثمار²⁴ إن الإستثمار هو دالة متناقصة في سعر الفائدة، كما يكون الإدخار على عكس ذلك، دالة متزايدة في سعر الفائدة، ويمكن عرض دالتي الإدخار والإستثمار للفترة القصيرة وبالمصطلح الحقيقي كما يلي:

$$(\delta S / \delta i) > 0 \quad ; S = S(i)$$

$$(\delta I / \delta i) < 0 \quad ; I = I(i)$$

وتوجد حالة توازن وحيدة، ويكون فيها كل من الإستثمار والإدخار متساويان عن $I(i) = S(i)$: ويتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى الطلب بمنحنى العرض، ويوجد معدل الفائدة واحد ووحيد يمكن عرضه بيانيا كما يلي²⁵:

الشكل البياني رقم: (1-1) علاقة النظرية الكلاسيكية بالإدخار والإستثمار



²³ بول.أ.سامويلسون: علم الإقتصاد - الجزء (5)، المغرب، 1992، ص - 191

²⁴ -E.AListe, « l'épargne et l'épargnant », Edition Dunod, Paris, 1968p67.

8emeédition, Paris page 242. Initiation a la macroéconomie,²⁵ Pernard Pernier, yues Simon

وهنا يحدث التوازن عند النقطة I_0 كما هو مبين في الشكلين البيانيين السابقين. وإستنادا إلى التحليل الكلاسيكي يفسر الإدخار والإستثمار على أنهما لا يخضعان فقط إلى معدل الفائدة الحقيقي، ولكن يخضعان كذلك لقيمة الدخل الحقيقي²⁶ معين لكنه ثابت، ومع ذلك فإن الدخل لا يؤثر بصفة أساسية على النموذج الكلاسيكي، وضمن هذه الفرضية التالية:

$$S(y, i) = I(y, i)$$

حيث :

$$(\delta S / \delta i) > 0; (\delta I / \delta i) < 0$$

$$Y = C + S \dots \dots \dots (1)$$

$$I = Y - C \dots \dots \dots (2)$$

-ومن المعادلتان (1) و (2) نستنتج العلاقة التالية ما يلي:

$$I = S$$

لقد إكتفى التحليل الكلاسيكي بجعل سعر الفائدة هو المتغير المستقل والذي يفسر تغيرات الإدخار. وبالتالي فالأطروحة الأساسية في هذا التحليل تكمن في أن الإدخار هو دالة لمعدل الفائدة، ومرونته تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الإدخار والإستثمار، وهذا لضمان صحة قانون المنافذ في الإقتصاد النقدي الذي يرمي إلى تأثير سعر الفائدة على كل إختلال بين عرض وطلب الإدخار²⁷، إلا أننا في كثير من الحالات نلاحظ إنخفاض في معدل الإدخار رغم إرتفاع معدل الفائدة، وهذا لأن الأفراد يقومون بإدخار نفس المبلغ مهما كان مستوى معدل الفائدة وهذا حسب دخلهم الحالي، منهم الفقراء الذين هم عاجزون على الإدخار فينفقونه ويعتبرونه من الأكثر الكماليات²⁸ وبهذا لم يعطي الكلاسيك أهمية للدخل كمحدد للإدخار، وذلك إستنادا إلى أن الدخل يعتبر ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل. وهكذا نستطيع القول أن الفلسفة الكلاسيكية أو الفكر الكلاسيكي أهمل إلى حد بعيد تأثير تحولات الدخل على الإدخار، وأهملت كون أن مقدار أو كمية الدخل تتعلق فعلا بسيولة التوظيف²⁹، ووقعت في خلط عندما ذهبت إلى القول بأن الإدخار يساوي الإستثمار غير أن عمل كل منهما هو مباشر بدوافع توفير وتأمين إستهلاك مستقبلي، وعليه فالنظرية الكلاسيكية لم تنجح في عزل و تحديد كل العوامل المستقلة التي تفسر الإدخار. وهذا ما جعل كينز يستفيد من نقائص النظرية الكلاسيكية، حيث إنفصل عنها ونقدتها بشدة رغم أنه كان أصلا كلاسيكيا، وأستاذا ناجحا في هذه المدرسة، فحسبه المحدد الرئيسي للإدخار هو الدخل الذي يقوم عليه، والذي لا ينفق بالضرورة في شراء السلع الإنتاجية، فالنقود عادة لا تدخر وإنما تكتنز عن طريق الأفراد لزيادة أرصدهم النقدية، لهذا يمكن القول أن دور الدخل كمحدد أساسي للإدخار لم يظهر إلا بدءا من الفكر الكينزي.

²⁶ .. رميته علي: النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي في تحليل الإقتصاد الكلي، معهد العلوم السياسية - جامعة الجزائر - ص 8

²⁷ . بول.أ. سامويلسن، علم الإقتصاد: الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني - الجزء - (2) ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ص 158

²⁸ بول.أ. سامويلسن، نفس المرجع السابق، ص 159

²⁹ . جون ماينرد كينز: النظرية العامة في الإقتصاد، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 212

2- النظرية الكينزية والدخل المطلق:

على عكس الكلاسيك فقد وجه كينز إهتماما كبيرا للتوازن القصير المدى بدلا من التوازن الطويل الأجل الذي ركز عليه الكلاسيكيون، ويتحقق التوازن بين الإدخار والإستثمار، وهذا عن طريق الدخل، إذن الإدخار مرتبط بالدخل وكذلك التوظيف، وذلك بواسطة علاقة، حيث يتطابق تحول كل من الإدخار والتوظيف، ويتعلق تحول كل منهما بالكمية المتبقية من الدخل، وهذا بعد القيام بجميع عمليات النفقات الإستهلاكية³⁰، ونوضح ذلك كما يلي

$$\text{الإدخار} = \text{الدخل المتاح} - \text{الإستهلاك النهائي.}$$

كما يعتبر كينز أن الإستهلاك أهم من الإدخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل، وهذا بعد عملية الإستهلاك³¹ لهذا سنبدأ بدراسة دالة الإستهلاك الكلية وإمداداتها لنستنتج في الأخير دالة الإدخار، إذن فالدخل الوطني يكون مطابقا ومساويا للنتائج الوطني، ويفترض أن الوحدات الإقتصادية التي تتبع الدخل تجزأ العائدات إلى قسمين، الأول ينفق لشراء السلع الإستهلاكية والجزء الثاني أو الباقي يدخر، إذن رياضيا تكون العلاقة كما يلي:

حيث:

$$Y = C + S \Leftrightarrow S = Y - C$$

Y: عبارة عن الدخل الكلي .

C: عبارة الإستهلاك الكلي .

S: عبارة عن الإدخار الكلي .

وبالتالي فإن كل يقال عن الإستهلاك يمكن أن ينقل إلى الإدخار، فتحليل دالة الإستهلاك هو في آن واحد دراسة لدالة الإدخار، وبهذا فهي دراسة لظاهرتين مختلفتين للشئ نفسه³² كما يقر كينز بوجود عوامل أخرى تحدد كلا من الإستهلاك والإدخار، وهي العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية (عوامل داخلية) إضافة إلى الدخل كمحدد أساسي، وكلها تؤثر على الإستهلاك وبالتالي على الإدخار، وهي على الترتيب:

- العوامل الذاتية: من بين العوامل الشخصية ما إقترحه الإقتصادي جون ماينرد كينز، والتي تدخل في تحديد دالة الإستهلاك، وبهذا فالميل إلى الإستهلاك يتحول تحت تأثير العوامل التالية:
- الإحتياط لمواجهة الإحتمالات الغير متوقعة والغير منتظرة، كالمرض، البطالة،...؛
- لتحسين المستوى المعيشي، والمتبع بإنفاق إستهلاكي متزايد تدريجيا؛
- الإمتلاك وعدم الإعتماد على الغير، والقدرة على التصرف؛
- ظاهرة البخل والرغبة في جمع المال لتحقيق هدف وغاية من قبل الأفراد.

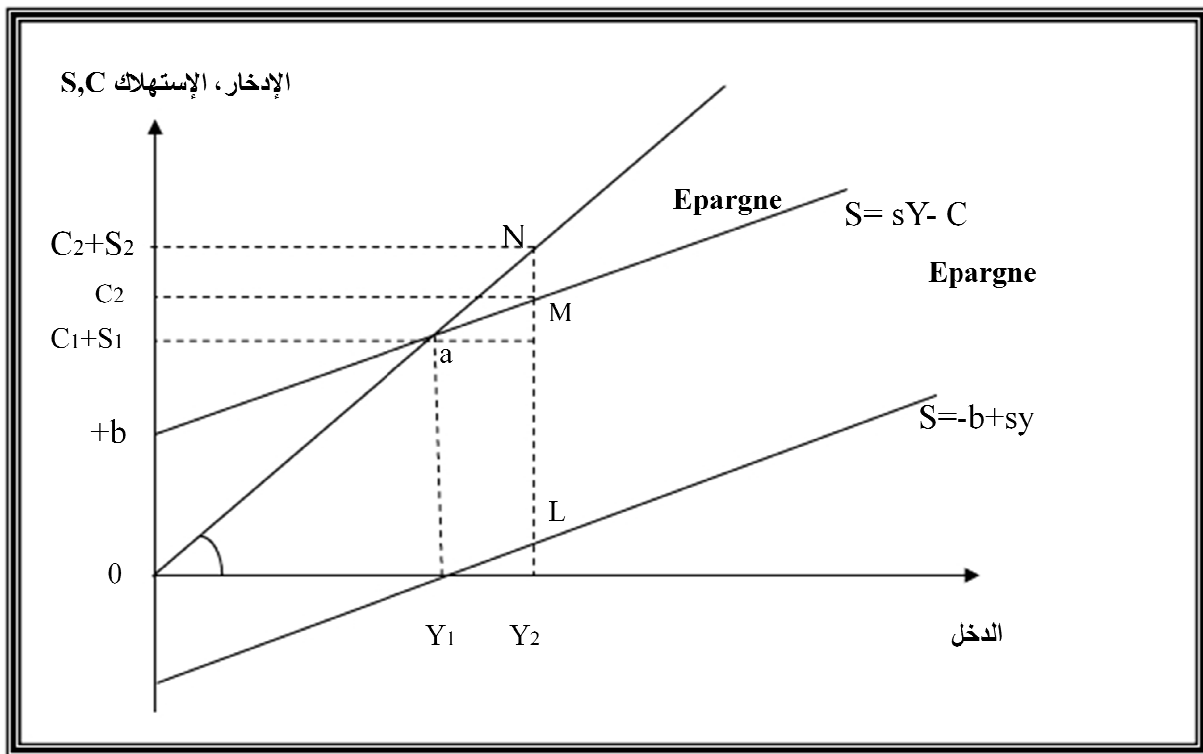
³⁰ بوصبيعة صالح، مرجع سابق ذكره ،ص31

³¹ - Hachette : « le dictionnaire du français » - Alger- E.N.A.G page 94

³² .- جون ماينرد كينز ، مرجع سبق ذكره، ص11

ويرى كينز أن الأشخاص الذين يقومون بالإدخار ليسوا أنفسهم الذين يقومون بالإستثمار، وبهذا لا توجد هناك حتمية بأن نرفع مستوى أو نسبة الإستثمار داخل المجتمع، يكون نتيجة الزيادة في الإدخار التي تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة، لأنه يرى أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها ولا يؤدي هذا الإنخفاض في معدل الفائدة إلى زيادة الإستثمارات، لأنها تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، أي كمية الأرباح التي تنتجها كل من الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة. كما يعتبر كينز أن الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار يعتمدان على حجم الدخل عدا في ظروف خاصة كالحروب، التضخم النقدي أو تغير فجائي في السياسة المالية. بيانيا يمكن أن نستنتج دالة الإدخار اعتمادا على دالة الإستهلاك، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): دالة الإدخار عند كينز³³



يمكن من هذا الشكل أن نبين العلاقة بين الدخل وإستعمالاته حسب العلاقة التالية:

$$Y = C + S$$

معدوما، S) بينما الإدخار الذي يساوي $(C1)$ يكون الإستهلاك يساوي $(Y1)$ نجد أنه عند مستوى الدخل حيث يتقاطع المستقيم الذي يمثل دالة الإدخار بمحور السينات والذي يمثل الدخل، ومن جهة أخرى نجد أن الإستهلاك يساوي الدخل أي $(C1 = Y1)$ ، أما في حالة إرتفاع الدخل إلى $(Y2)$ نجد أن الإستهلاك يساوي الدخل أي $(C1 = Y1)$ أما في حالة إرتفاع الدخل إلى $Y2$ نجد أن الإستهلاك يساوي $C2$ ويعادل المسافة LM أي الرسم، أما الإدخار $(NL - ML)$ (فيساوي $S2$) أما عندما يكون الدخل أقل من $Y2$ فإن الإدخار سيصبح

³³ محمد شريف إلمان: محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات مبرة، الجزائر، 1994 ص 167

ساليا. وهكذا نلاحظ أن دالة الإدخار مرتبطة بدالة الإستهلاك على أساس الميل الحدي للإستهلاك، وليس كما رأينا في المدرسة الكلاسيكية حيث يتكيف الإدخار بصورة أليه مع مستوى الإستثمار بالفعل.

2-2-العوامل الموضوعية: وهي عبارة عن العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادي نفسه، حيث تتميز بالتغير السريع، وهذا ما ينتج عنه تغير وانتقال الدالة من موضع إلى موضع آخر، وتمثل هذه العوامل فيما يلي: الدخل الوطني المتاح: وهو عبارة عن الدخل الوطني مطروحا منه الضرائب غير المباشرة. والتحويلات ومضافا إليه إعانات الإنتاج³⁴

-الدخل الصافي: يقرر الدخل الصافي مقدار المبالغ المنفقة في شراء سلع إستهلاكية، فإذا حدث إنخفاض في قيمة النقود يقابله إرتفاع في الأسعار تلقائيا، ومع إفتراض أن الدخل ثابت مع حدوث هذا الإرتفاع فيؤدي هذا الوضع إلى إنخفاض مباشر في الإدخار، والعكس صحيح كذلك.

-القيمة الاسمية للأموال: يقل الإدخار إذا زادت هذه القيمة، حيث يشعر أصحاب الأموال بأنهم أكثر ثراء من السابق، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في إستهلاكهم وزيادة نفاتهم

-تغيرات السياسة المالية: أو ما يعرف بالإصلاحات المالية، فمنها نجد أن التغير في قيمة الضرائب، فإذا توقع الأفراد أن هناك زيادة في فرض ضرائب جديدة على الأرباح مثلا، فإنهم سوف يضطرون إلى محاولة التقليل من نسبة الدخل المخصصة للإدخار، أو يتجهون نحو الإستهلاك³⁵ ولا شك أن أهم عامل يدخل في تحديد الإستهلاك هو الدخل، وبهذا فان دالة الإستهلاك الكلية تتزايد خطيا مع الدخل الكلي

$$C = F(Y) :^{36}$$

3- نظرية دورة الحياة ونموذج تايلور:

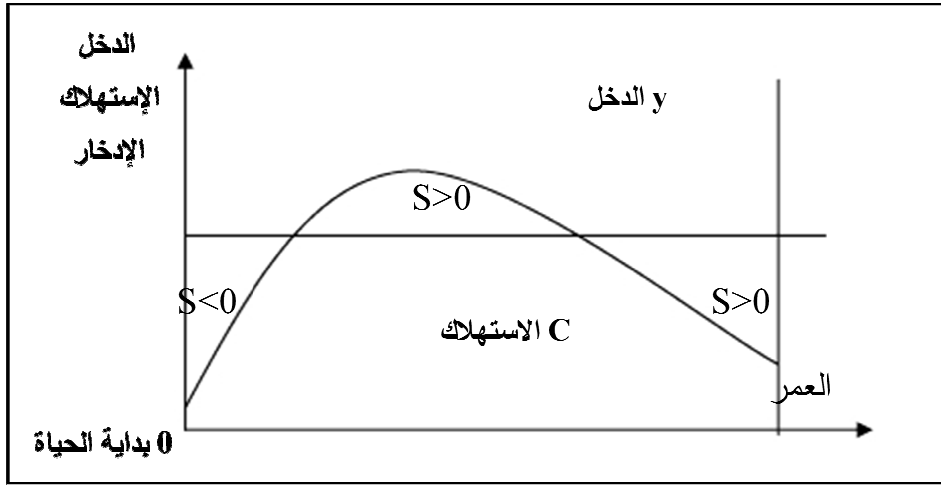
R Brumberg ; A ando : هذه النظرية قام بوضعها ثلاثة إقتصاديين أمريكيين هم على التوالي و هذه النظرية إعتمدت على فرضية ذات نظرة بعيدة المدى وتتمثل في أن العائلات سوف ، fmodiclini تحاول الإدخار وذلك لمواجهة متطلبات الحياة كتسديد الديون أو ضمان دخل خلال أواخر العمر، ففي أغلب الأحيان نجد أن دخل الفرد أو العون الإقتصادي ليس بنفس الوفرة والمستوى خلال مدة الحياة، حيث يبدأ في الصعود إلى أن يصل مستوى معين ثم يستمر في نفس المستوى مدة معينة ثم يبدأ بالإنخفاض بعد ذلك، فهو يشكل منحني بياني يبدأ بالزيادة ثم بالإستقرار في مستوى معين، ثم بعد ذلك يتراجع ويتناقص وهذا خلال دورة الحياة. بالنسبة للفرد فهو يحاول إيجاد إستراتيجية لتنظيم منفعة طوال مدة حياته ويمكننا أن نمثل مختلف المراحل بالشكل البياني التالي:

³⁴ . عمر صخري: التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية 2000، ص22

³⁵ جدي طارق، مرجع سابق ذكره، ص18

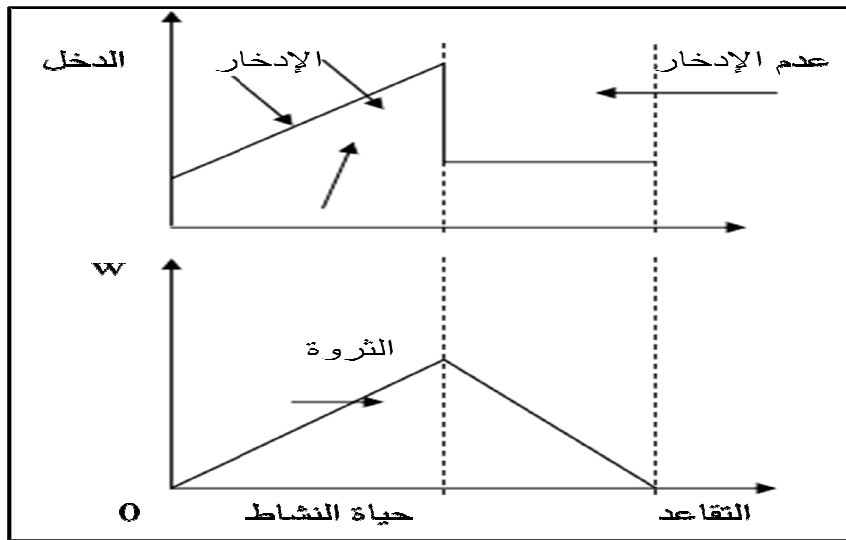
³⁶ و نكتب هذه المعادلة في الفترة قصيرة المدى كما : $C = a + by$

الشكل البياني رقم (1-3) :- دورة حياة³⁷



-يمكننا ملاحظة أن قيمة الإستهلاك لا تتعدى قيمة الدخل خلال كل الفترة المعنية وهو ما يسمى بقيد التسديد، ومن خلال كل ما سبق نستنتج بأن العائلات لا تعتمد على مدخولاتها الجارية فقط، بل تأخذ في إعتبارها أموراً أخرى ومنها الثروة التي في حوزتهم. وتقودنا هذه الفرضية إلى صياغة دالة الإستهلاك كما يلي:

الشكل رقم (1-4) : الإستهلاك و دورة الحياة³⁸



$$C = a \cdot w / p + cy$$

ومنه يمكن إستخلاص دالة الإدخار فتكون على الشكل التالي:

حيث:

p : معدل أو مستوى الأسعار

عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي³⁷ الجزائر 1991 ص 16 ، OPU

³⁸ عمر صخري مرجع سابق ذكره ،ص 37

م: الدخل المتاح

w/p : الثروة الحقيقية .

(1- c)(1-a)، هما الميلان الحديان لإدخار الثروة الحقيقية وللدخل المتاح على التوالي، وتحليل هذه الفرضية لنظرية الدخل النسبي نستطيع القول أنه لكي يكون هناك إدخار كافي ومعتبر في مجتمع ما، لابد من توفر تشكيلة ديموغرافية شابة، أي لابد أن تفوق نسبة الشباب نسبة الكهول والشيوخ وهذا ما ينطبق على تركيبة المجتمع الجزائري الذي تحتل فيه نسبة الشباب المكانة المتقدمة مع الفئات الأخرى، ولكن تعترض هذه الميزة ظاهرة البطالة المتفشية و كذلك عامل تسريح العمال، بالإضافة إلى مظاهر أخرى تفقد هذه الفرضية الكثير من قيمتها.

المطلب الثاني: دور الإدخار في الحياة الاقتصادية وعلاقته بالعوامل الأخرى

1- الإدخار والنمو الاقتصادي:

1-1- مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعني التغير في الناتج القومي وهذا التغير يكون بالزيادة، حيث يكون نصيب الفرد من هذا الناتج ذو أهمية كبيرة في التعبير عن هذا النمو، ورغم هذه الإنتقادات الموجهة لهذا المفهوم، إلا أنه مازال إلى حد الآن يمثل المؤشر الأكثر شيوعاً للتمييز بين التخلف والنمو الاقتصادي، حيث أن التقدم الاقتصادي يعتبر عملية تحدث على المدى الطويل وهي تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث حركيته وسرعته، ولقياس الجهود المبذولة للتنمية يجب البحث عن مؤشر أكثر قدرة وإيضاحاً لتطور مستوى المعيشة في مجتمع ما، ولهذا كان هذا المؤشر المتمثل في مدى التغيرات الحادثة في الناتج الحقيقي أو الدخل الحقيقي، على مستوى القومي أو المحلي ونصيب الفرد منه، ورغم عدم دقة هذا المؤشر إلا أن الإعتماد عليه يعود إلى أنه يعكس وإلى درجة كبيرة مدى تطور مستوى المعيشة للفرد والمجتمع معاً، وللدخل المرتبط بالناتج القومي الإجمالي الأثر في القدرة على تكوين رأس المال، وبذلك فإن الناتج القومي (أو الناتج المحلي) يعكس فعالية الاقتصاد³⁹

- ونستخلص أن النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على⁴⁰:

(أ) - أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وإلا فإنه لا يتحقق نمو اقتصادياً، ومنه النتائج التالية⁴¹

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

(ب) - إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل تعني أن تكون زيادة حقيقية. وهنا

يكون: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

(ج) - أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، وهنا لابد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية

³⁹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية - الإسكندرية -ص 50

⁴⁰ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: نفس المرجع السابق ص 51

⁴¹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: نفس المرجع السابق، ص 51- 52

كالحروب والتقلبات الطبيعية. وإنطلاقاً من التسليم بهذا، فإن النمو الإقتصادي يعني الزيادة في الناتج أو الدخل الحقيقي للفرد، وأن الإدخار كما سبق وأن حددنا مفهومه، أنه ذلك الجزء من الدخل المحقق الذي لم ينفق على السلع والخدمات الإستهلاكية خلال فترة معينة ، وأن توجيه ذلك الجزء نحو الإستثمار وتكوين رأسمال العيني والذي يوجه مع غيره من العوامل نحو الدخل الحقيقي في الإقتصاد القومي ولل فرد كذلك، و بالتالي فإن هذه المقدمات تؤدي إلى نتيجة حتمية تتمثل في التأثير العام بالنسبة للتغيرات في معدلات الإدخار على معدلات نمو الدخل الحقيقي، أو معدلات النمو الإقتصادي، وفي هذا المجال يعتبر نموذج هارود -دومار من النماذج المعبرة عن العلاقة بين معدل النمو للدخل القومي الحقيقي، وبين أهم محدداته التي تتمثل في معدل الإدخار القومي من ناحية، ومعدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة من ناحية أخرى، ووفقاً لهذا النموذج الذي ينص على أن معدل النمو الإقتصادي معرفاً بمعدل نمو الدخل القومي الحقيقي حيث يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي، والتي يحولها إلى إستثمار في طاقات إنتاجية عينية ، وكذا معامل رأس المال بالنسبة للإنتاج، ومن منطلق هذه العلاقة، يرتبط نمو الدخل القومي الحقيقي طردياً وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر، وعكسياً بمعامل رأس المال بالنسبة للإنتاج، أي أنه يرتفع معدل نمو الناتج القومي كلما إرتفعت نسبة ما يدخره المجتمع ويستثمره الإقتصاد الوطني والعكس صحيح.

ويمكن توضيح الشكل المبسط لنموذج هارود -دومار للنمو الإقتصادي كما يلي:⁴²

$$\text{معدل تغير نمو الدخل القومي} = \frac{\text{المعامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الانتاج}}$$

حيث : معامل الإدخار = الإدخار / الدخل القومي النقدي

1-2- العلاقة بين الإدخار والنمو الإقتصادي:

في ضوء التحليل السابق يمكن القول أن وضع البلاد المتخلفة إقتصادياً متمثلاً في إحدى الحالتين:
 الحالة الأولى: حالة الركود حيث يتعادل معدل نمو السكان مع معدل نمو الدخل القومي، أما الحالة الثانية، حالة التخلف والتدهور، حيث يقل معدل نمو الدخل عن معدل نمو السكان وعلى أساس ذلك فإن عملية التنمية الإقتصادية تتبلور في كيفية الانتقال إلى حالة ينمو فيها الدخل بمعدل أكبر من معدل نمو السكان.
 * إذا زاد مستوى الإدخار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن هذا يعني تغير معامل الإدخار فقط.
 * مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، توجد علاقة طردية بين معدل النمو الحقيقي ومعامل الإدخار، فكلما زادت المدخرات بالنسبة للدخل القومي زاد معدل النمو الحقيقي، والعكس صحيح. ويقصد هنا بالعوامل الأخرى، أي معدل النمو الدخل القومي الحقيقي، ومعامل رأس مال الإنتاج
 ويمكن توضيح علاقة الإدخار بالنمو الإقتصادي بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدخار} = \text{الإدخار} / \text{الدخل القومي النقدي}$$

ولدينا مما سبق :

⁴² . محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: نفس المرجع السابق، ص 52، 53.

معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي = معامل الإدخار / معامل رأس مال الإنتاج.

2- الإدخار والإستثمار:

2-1- مفهوم الإستثمار، أنواعه وأهميته:

*تعريف الإستثمار : يمكن تعريف الإستثمار وبصفة عامة بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد أعوان النشاط الإقتصادي (الأفراد ، المؤسسات ، الدولة) والتي تتمثل في خلق رأسمال أو زيادة حجم الموجود منه ، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل ، وفي أي إقتصاد فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين أساسيين هما: الإستثمار الذي ينشطه والإدخار الذي يعتبر شرطا ضروريا له⁴³ ولقد لمسنا مما تقدم مدى أهمية العملية الإستثمارية حتى أصبح الإستثمار إحدى أهم الفعاليات الأساسية والتي هي (والإستهلاك⁴⁴ ، والإدخار والإنتاج ،) وحول هذه الفعاليات تدور الحياة الإقتصادية فيما أن تنمو وتزدهر، وإما أن تتقلص وتتأزم وفقا للتغيرات التي تطرأ على هذه الفعاليات منفردة أم مجتمعة . والإنتاج في المفهوم الإقتصادي هو كل عملية أو تفاعل من شأنه أن يؤدي إلى خلق أو تأمين السلع والخدمات. أما الإستهلاك فيقصد به كل عمل أو تفاعل يقوم به الأفراد والمؤسسات أو الدولة، حيث يؤدي إلى إستعمال السلعة بشكل نهائي، وانتقال السلع من المنتجين إلى المستهلكين. والإدخار هو كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى الإمتناع عن إستهلاك السلع والخدمات، وهو عكس الإستهلاك تماما أما الإستثمار، فهو حصيلة الإدخار من السلع التي لم تستهلك.

2-2- العلاقة بين الإدخار والإستثمار:

يظهر جليا شكل التكامل بين الإدخار والإستثمار في أن عملية تمويل الإدخار تكون موجهة لتكوين الإستثمار هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذا الأخير المحقق (الإستثمار) يمكن أن يزيد من الدخل، ومن ثم تزيد معدلات الإدخار، وكما يشير إلى ذلك هرشمان، فإن الدور الذي تؤديه القدرة على الإستثمار في عملية النمو الإقتصادي يقترب كثيرا جدا من ذلك الدور الذي يؤديه الميل إلى الإدخار. ولتوضيح هذه العلاقات بين الإدخار والإستثمار، سنتطرق لبعض آراء الفكر الإقتصادي حول هذه العلاقة.

2-2-1- التوازن بين الإدخار والإستثمار في التحليل الكلاسيكي:

لقد إهتم إقتصادي القرن التاسع عشر بداية من ريكاردو حتى مارشال، وهذا للعلاقة القائمة بين الإدخار والإستثمار، وقد إعتدوا على ما قاله " ادم سميث " ، أن كل ما يدخر في فترة معينة فهو يستثمر، أو أن الإدخار ينشئ إستثمارا مساويا له، والعامل الأساسي في تحقيق هذه المساواة هو ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة، وبالتالي التوازن الحاصل بين الإستثمار والإدخار يكون من خلال عامل سعر الفائدة، وهو يعتبر عائدا على الإدخار، وفي حالة إنخفاض هذا السعر فإن ذلك يشجع المستثمرين الذين بدورهم يقبلون على طلب الإدخار المتاح، وبالتالي يتم مواجهة الطلب على السلع الإستثمارية. وعندما يقل الإدخار، فإن الطلب عليه يزداد وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يشجع أصحاب الدخول إلى الزيادة في عرض مدخراتهم تدريجيا إلى أن يفوق عرض الإدخار عن الطلب من الإستثمار، أي هناك فائض في الإدخار، مما يضطر المستثمرين إلى خفض سعر

⁴³ - R-BARRE : « économie politique. » tome1, p399

⁴⁴ صخري عمر: التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1994 -

الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى إنكماش وتراجع في تدفقات الإدخار إلى أن يتحقق التوازن... ويكون هذا التوازن المحقق من خلال التغيرات في سعر الفائدة على مستوى أسواق تتميز بمستوى عام ومحدد بالأسعار، وهذا تطبيقاً للنظرية الكمية للنقود⁴⁵

2-2-2- المساواة الضرورية بين الإدخار والإستثمار في الفكر الكينزي: (I = S)

لقد إنتقد كينز بشدة النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهذا في نظريته (عن العمالة والفائدة والنقود)، ولقد خلص كينز في نظريته هذه إلى أن العامل الحاسم والمحدد لمستوى التشغيل ليس هو مستوى الأجر، وإنما هو الطلب الكلي الفعال، وفيما يتعلق بالطلب على رأس المال وعرضه، فقد إعتبرها كينز من المتغيرات المستقلة والغير مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، حيث يخضع كل منهما إلى دوافع مستقلة، فالمدخرون لن يخفضوا من إستهلاكاتهم بسبب إرتفاع في سعر الفائدة، ولكنهم يدخرون كلما زادت دخولهم، أما أصحاب العمل أو المنظمون فإنهم يستثمرون، أي يطلبون وحدات إضافية من السلع الإستثمارية على أساس توقعاتهم للربح الصافي. وكنتيجة لذلك فإن الإنتاج والتشغيل يتحددان أين يتعادل كل من كمية المنتجات وكمية الطلب الكلي الفعلي، و معنى هذا أن الإنتاج والتشغيل يتحددان عندما يتساوى كل من حجم الإستثمار والإدخار الذي يحققه المجتمع ككل، فنجد أنه عند كل مستوى من الإنتاج والعمالة يوجد قدر من الإدخار وهو عبارة عن عنصر إنكماشى، معناه الجزء من السلع دون أن يطلب للإستهلاك. فالإدخار عنصر إنكماشى يميل بالإنتاج والتشغيل إلى الإنخفاض، والإستثمار عنصر إيجابي يعوض الأثر الإنكماشى للإدخار، فإذا كان الإستثمار مساويا للإدخار بقي الإنتاج والتشغيل ثابتين عند نفس المستوى، وهنا ليس من الضروري أن يكون هذا المستوى عند مستوى التشغيل التام، أو الشامل لأنه لكي يتحقق ذلك لابد أن يتوفر طلب إستثمارى مساويا للإدخار الذي يحققه الإقتصاد كله عند نفس المستوى. ويقر كينز أن الإدخار والإستثمار يكونان بالضرورة مقدارين متساويين ذلك لأنه بالنسبة لجماعة معينة ليس الإدخار والإستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد، والواقع أن هذه المساواة بينهما على عكس ما ذهب إليه الفكر الكلاسيكي على أن التوازن بين هذين العاملين يكون تلقائيا، والذي يتحقق كنتيجة لحرية الحياة الإقتصادية وعدم تدخل الدولة، وهي مؤسسة على حد تعريف كينز لمفهوم كل من الإدخار والإستهلاك، والإدخار والإستثمار. وتقول نظرية كينز في هذه المساواة أنه " إذا كان الدخل مساويا لقيمة الإنتاج الجارى، وبما أن الإستثمار الجارى يتمثل في ذلك الجزء من الإنتاج الذي لم يستهلك، وأن الإدخار هو تلك الزيادة من الدخل على الإستهلاك، ولتوضيح هذه المساواة بين الإدخار والإستثمار وهذا في العلاقات الرياضية التالية⁴⁶:

$$Y = C + I$$

$$S = Y - C$$

$$S = I$$

إذا كان: الدخل = قيمة الإنتاج = الإستهلاك + الإستثمار :

والإدخار = الدخل - الإستهلاك أي:

وبالتالي: الإدخار = الإستثمار أي:

⁴⁵ . بوصبيعة صالح، مرجع سابق ذكره، ص46

⁴⁶ . بوصبيعة صالح، مرجع سابق ذكره، ص49

وعلى عكس الفكر الكلاسيكي الذي إعتد على التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الإستثمار والإدخار، فقد إعتد كينز على الدخل كعامل رئيسي في تحقيق المساواة بين هذين العنصرين الأخيرين.

لدينا * : الإنتاج الكلي = الدخل القومي

* الإنتاج الكلي = إنتاج السلع الاستهلاكية + إنتاج السلع الإستثمارية (الإنتاجية)

* الدخل القومي = الإنفاق على الإستهلاك + الإدخار = S + C

إذن : قيمة السلع الإستثمارية (S) = الإدخار

3- الإدخار وعلاقته بالعوامل الأخرى:

3-1 العوامل المؤدية إلى عرقلة نشاط الإدخار:

هناك مشاكل عديدة ومختلفة تعرقل نشاط الإدخار، وهي تأخذ عدة أوجه، فهناك ذات طابع سياسي، إقتصادي و ثقافي، ويمكن توظيفها وطرحها فيما يلي:

3-1-1-العوامل السياسية:

إن عدم الإستقرار في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الخواص، وبهذه الطريقة يعملون على تمويل البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى هذا فإن الأوضاع السياسية الداخلية لهذا البلد تؤدي إلى الإكتناز والإمتناع عن توظيفها- أي الأموال -في مشاريع إستثمارية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى نتيجة وهي عرقلة مسيرة التنمية الإقتصادية داخل الوطن. وبالتالي فيكون سلوك الأفراد نابع عن عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية والمؤسسات المالية بضمان أموالهم وهذا لعدم توفر الأمن المالي والإقتصادي وهذا بدوره ما يعرقل عمل الهيئات المختصة لجمع وتعبئة الإدخار⁴⁷

3-1-2-العوامل الإقتصادية:

إن تدهور الظروف الإقتصادية كالتضخم الذي يكون نتيجة لإنخفاض قيمة العملة وبالتالي إنخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يؤثر سلبا على تعبئة وجمع الإدخار، وهنا يتوجه الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالإستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن إستثمارها أو إيداعها في الأوعية الإدخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة لأنه في حالة التضخم فإن قيمة العملة تفقد الكثير من قيمتها إذا ما قارنا سعر الفائدة بمعدل التضخم، وكل هذه الظروف تؤدي إلى إنخفاض في حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى ندرة معظم السلع في السوق وهذا ما يحدث في معظم الدول النامية.

3-1-3-العوامل الإجتماعية والثقافية:

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الإدخاري لأنها تدخل في التركيبة النفسية للأفراد والنتيجة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذا إنخفاض الوعي الإجتماعي والتخلف الفكري، والتي من أهم

⁴⁷ طالي خيرة: نمذجة قياسية لدالة إدخار العوائل في ظروف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع القياسي الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 19

مظاهرها النفقات المفرطة في المناسبات والأعياد مما يؤثر سلبا على ترقية الإدخار وتطويره لخدمة التنمية الاقتصادية.

2-3-2- علاقة الإدخار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

إن التطرق لموضوع الإدخار يستدعي منا بالضرورة التعرض إلى مختلف العوامل التي تتحكم في تحديده والتأثير عليه، إذ يتحدد هذا الأخير بعوامل اقتصادية متعددة كالدخل، الإستهلاك، المستوى العام للأسعار، معدلات الفائدة، النقود، العمالة... إلخ وأخرى غير اقتصادية، إجتماعية وشخصية، فدراسة هذا السلوك يصبح غير واقعي إذا أهملت الجوانب الإجتماعية والشخصية المحيطة بظاهرة الإدخار.

3-2-1- الإدخار والإستهلاك:

إن المدخل البديل لتمثيل مستوى الإنفاق الإستهلاكي في الإقتصاد يتضمن الجزء من الدخل الذي لا ينفقه الأفراد على المنتجات الإستهلاكية، وهذا ما يعبر عنه بالإدخار بغض النظر عن طبيعة الإستعمال الذي وضع فيه، ودالة الإدخار مرتبطة بدالة الاستهلاك، فنجد أنه كلما نعى الإقتصاد فإن الجزء الذي لم يستخدم من الدخل وذلك للحاجات الإستهلاكية-المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل-يمكن أن يتوقع نموا أيضا⁴⁸، وتتوقف سرعة نمو المدخرات على مجموعة من العوامل هي نفسها التي تؤثر على مستوى الإنفاق الإستهلاكي. ويمكن أن نجد أن نسبة الإدخار التي تزيد عند نمو الدخل بنسبة معينة في تلك النسبة أو القيمة حيث أن كل زيادة، (Pms) الممثلة في الميل الحدي للإدخار، والتي يرمز لها (Pms) حيث أن كل زيادة في الدخل سوف تخصص إما للإستهلاك أو الإدخار، وهنا يكون مجموع النسبتين أي المدخرة و النسبة التي استهلكت (Pmc) هي الميل الحدي للإستهلاك يكون مساويا للواحد الصحيح، أي (Pmc+Pms=1)، وهذا ما يدل عن العلاقة المكملية بين الإدخار والإستهلاك.

3-2-2- علاقة الإدخار بالثروة:

يدخل عامل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الإدخار كمحدد لها، وهي عبارة عن كل الأصول المالية والنقدية، وكذا الأصول غير المالية، أي (كل السلع الإستهلاكية المعمرة). فالنسبة للأصول المالية والنقدية يكون الإنفاق على أساس قيم الرصيد من هذه الأصول، وذلك بإفتراض عدم الإختلاف، أي التجانس بالنسبة للعوامل الأخرى بما فيها الدخل المتاح، لكن هناك عدة تحفظات لهذا التحليل وذلك لأثر نمط توزيع ملكية الأصول المالية بين فئات الدخل المختلفة، كما أن لهذه الملكية دافعا للمزيد نحو هذا التملك، وبالتالي فإن الأساس بالنسبة للثروة ليس مجرد الحجم النقدي للأصول المالية فيها، وإنما بالقيمة الحقيقية لها. أما بالنسبة لرصيد السلع الإستهلاكية، فإن حيازتها والحصول عليها يمكن أن يكون لها أثارا وإنعكاسات متعددة على السلوك الإدخاري للفرد والمجتمع ككل، فإما أن تجعل منه أقل ميلا للإنفاق والإدخار لمواجهة متطلبات المستقبل، أو تخلق لديه رغبة عكس ما سبق تماما، وذلك ما يشكل عبئا مستمرا على الدخل الحالي، وهكذا تبدو العلاقة بين هذين العاملين غير واضحة المعالم ومستقرة على هذا المستوى من التحليل لأنها غير محددة.

3-2-3- الإدخار والإكتناز:

48. - أمل بكري: مبادئ الإقتصاد الكلي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص79

مفهوم الإكتناز ليس وليد اليوم، فهو معروف منذ القديم، حيث عرف عدة تحولات وإتخذ عدة أشكال وأنواع، فمن أشكاله قديما أنه كان مخصصا لجمع وتكديس الذهب والقطع الثمينة، أما اليوم فقد إتخذ شكلا آخرًا وهو تراكم النقود، هذا بصفة عامة.

يختلف الإدخار عن الإكتناز إختلافا جوهريا، فالإدخار كما ذكرنا سابقا هو الجزء من الدخل الذي لم يستهلك والذي يخصص لحيازة بعض أشكال الثروة المدرة للدخل، كما يتميز بعرضه في سوق رأس المال وتكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني، أما فيما يخص الإكتناز فيتقاطع مع الإدخار في كونه يمثل مقدارا من الدخل لم ينفق على الإستهلاك، غير أنه يتعارض معه في كونه لا يعرض في سوق رأس المال، بل يحتفظ به في شكل نقدي، وهو بهذا يقضي بالإحتفاظ بالثروة في شكلها النقدي، والذي يتلأم كثيرا مع مفهوم كينز لتفضيل السيولة⁴⁹ كما يشكل الإكتناز جزءا من الثروة المعطلة التي لا تفيد الإقتصاد الوطني، فهو غالبا ما يكون معتبرا في البلدان النامية، حيث يميل الأفراد إلى الإحتفاظ بالثروة في شكل أصول نقدية بمختلف أنواعها، أما الإدخار فيعبر عن حالة معينة يوجد عليها العون الإقتصادي في حالة فائض نقدي أو رأسمالي لمقابلة حاجاته، هذه الوضعية تسمح له بإتخاذ مجموعة من القرارات أو الخيارات ذات طابع إقتصادي، كما تسمح له بالإستفادة من خلال توجيهه مداخيله، إما نحو إستهلاك فوري، أو بتأجيلها وتوظيفها عن طريق إستثمارها، أو إكتنازها بهدف المعاملات.

3-2-4- الإدخار والعمالة:

يمكن توضيح هذه العلاقة في أنه عندما يتجه الإدخار في مرحلة معينة إلى التراجع والنقصان، فإن هذا ما يؤدي إلى ظهور عجز على مستوى تمويل هذا الأخير للإستثمار، وذلك يكون واضحا على مستوى تغطية التكاليف الخاصة بالإستثمار، ولسد هذا العجز يجب علينا القيام بتعبئة فعالة للإدخار الكلي، وهذا بدوره ما يشجع على الرفع وزيادة الإنتاج الذي يعتبر عامل له علاقة وطيدة بالإستثمار والإدخار، وتكون هذه الزيادة في الإنتاج إذا كانت هناك قدرات إنتاجية غير معبئة ومستغلة، وللتمكن من هذين الهدفين في نفس الوقت يجب الإبقاء على الأسعار في مستويات مستقرة، أي معنى ذلك إبعاد أثر التضخم، في حين أنه على عكس هذا، أي إذا كان هناك فائض في الإدخار فإن هذا ما يؤدي إلى تقليص وتخفيض في حجم الإنتاج إلى مستويات أدنى مما كان عليه سابقا. وفي هذه الحالة فإن الأعوان أو الأفراد، وخشية فقدان مناصب عملهم وتدهور أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية، فإنهم سوف يلجأون إلى ظاهرة الإكتناز، وبالتالي فإن هذا التراكم لرأس المال الذي يتكون بهذه الطريقة وهو عبارة في نفس الوقت حالة من حالات الإدخار، فهو يؤدي بدوره إلى تخفيض متجدد أو جديد لمستوى حجم الإنتاج وهو ما يتطلب إدخارا آخرًا، وذلك إحتياطا للمستقبل وهكذا دواليك. وبهذا نجد أن علاقة الإدخار بالعمالة واضحة من خلال هذا التحليل، أي معنى ذلك من خلال تغيرات الإنتاج بالزيادة أو النقصان، وما مدى علاقته بالإدخار، والتي تتطلب يد عاملة على حسب كثافة الإنتاج وتوفر رأس المال.

3-2-5- الإدخار والضرائب:

إن علاقة الإدخار بالضرائب هي علاقة وطيدة، فعند تعريفنا للضريبة هي تلك المبالغ المالية التي تقتطع وتدخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دفع هذه الضريبة من طرف المنتجين والمستثمرين تعمل على تشجيعهم على

⁴⁹ خليل دعاس: الإدخار والتمويل بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003، ص41

الزيادة في الإنتاج، وذلك لسد النقص الناجم عن دفع تلك الضرائب، وكذلك لإدخار جزء كبير من مداخيلهم، أو توجيه هذا الإدخار نحو نشاط آخر، وذلك كالزيادة في تشجيع الإستثمارات نتيجة الزيادة الحاصلة في الإدخار⁵⁰ إن الضريبة تلعب دوراً أساسياً في تنمية الإقتصاد الوطني، حيث نجد أن السلطات العمومية تلجأ عادة إلى محاربة التهرب من الضرائب، أو ما يعرف بالتهرب الضريبي وذلك عن طريق الرقابة الدائمة للنشاطات الإقتصادية، وهذا من أجل الحفاظ على أرباح وفوائد المشاريع الإستثمارية هذا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل ضمان أكثر للتوازنات الإقتصادية، فإن السلطات العمومية تحاول أيضاً في نفس الوقت تعديل هذه الضريبة، وذلك بإتخاذها قرارات جزئية وفقاً للظروف الإقتصادية السائدة، وذلك من أجل مواجهة مختلف ردود أفعال المجتمع الغير متوقعة والتي تكون ناتجة عن ضغوطات الحالة الإجتماعية التي يعيشها، كالبطالة والفقر... الخ. وبهذا فإن للضريبة دور فعال و مهم في عملية تعبئة الإدخار وخاصة الإدخار الحكومي، وذلك نظراً لدورها الأساسي في تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية.

3-2-6- الإدخار وعلاقته بالمستوى العام للأسعار:

يعتبر المستوى العام للأسعار عاملاً هاماً من العوامل التي تؤثر على الإدخار ويتبين ذلك في الحالتين التاليتين⁵¹:
- الحالة الأولى: إذا كان التغير سواء بالارتفاع أو الإنخفاض في المستوى العام للأسعار يصاحبه كذلك إنخفاض أو ارتفاع متناسب في الدخل المتاح، وفي هذه الحالة يرى المدخرون أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة، وبالتالي يفضلون الإبقاء على نفس مستوى الإدخار.

- الحالة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها التغيرات في المستوى العام للأسعار يصاحبها تغيرات غير متناسبة في الدخل المتاحة، فإن هذه الوضعية سيكون لها الأثر المباشر على سلوك المدخرين، لأن ارتفاع الأسعار، أو إنخفاضها دون أن يكون في المقابل تغير متناسب مع الدخل، سيؤدي بالأفراد إلى الانتقال إلى مستويات أعلى أو أدنى (على التوالي)، وهذا على حساب دالة الإستهلاك وهو ما سيؤثر على الإدخار. إن لارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من إنخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، وهذا ما يؤدي بالأفراد إلى عدم الثقة في العملة الوطنية (المحلية)، مما يسبب في إضعاف إحدى أهم وظائفها الرئيسية بإعتبارها أداة للإدخار ومخزن للقيمة، وبالتالي يرتفع الميل للإستهلاك وينخفض في آن واحد الميل للإدخار، وهذا طالما إستمرت القوة الشرائية للنقود في التدهور. وبصفة عامة فإن الإدخار لا يتأثر فقط بتوقعات المستوى العام للأسعار، وإنما بمختلف التوقعات سواء كانت إقتصادية، أو سياسية، أو إجتماعية، فنجد مثلاً أن لتوقعات الحروب تؤدي إلى إختفاء السلع وارتفاع أسعارها في المستقبل، وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي الحالي، وهذا ما يمثل أثراً معاكساً على الإدخار.

3-2-7- الإدخار والنقود:

لقد كانت صعوبة في الإحتفاظ بقيمة السلعة بواسطة تخزينها والإحتفاظ بها لفترة زمنية معينة في ظل المقايضة لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة، كما أن هناك سلعا لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة يمكن بها إختزان قيم

⁵⁰ طالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص44

⁵¹ طالي خيرة نفس المرجع السابق، ص42

السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة وهذه الوظيفة التي تؤديها النقود مخزنا للقيمة تؤكد إمكانية استخدام النقود بديلا عن السلع العينية أو المادية التي تشبع حاجة إستهلاكية أو إنتاجية للأفراد والجماعات. كما أن وظيفة النقود بوصفها مخزنا أو مستودعا للقيمة وأداة للإدخار أكسبت وظيفتها الأولى والأساسية لتكون وسيطا للتبادل.

فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيمة السلع والحصول عليها في فترات لاحقة. وإن هذا الفصل يجعلها تؤدي مهامها بوصفها أداة للإدخار أيضا⁵² وصفة السيولة التي تتصف بها النقود، و ترتبط أيضا بها كقوة شرائية مستقرة نسبيا كي تكون أداة أكثر ملائمة في الإحتفاظ بها، أي بالنقود كمخزن للقيم وأداة مناسبة للإدخار، إذ أن الثبات النسبي في قيمة النقود (قوتها الشرائية) مرتبطة بالتغيرات في مستوى الأسعار، فعندما تستمر توقعات الأفراد بإستمرار زيادة الأسعار فإنهم سيميلون عادة إلى الحصول على كميات أكثر من السلع والخدمات، أي زيادة إنفاقهم النقدي وينخفض إحتفاظهم بالنقود بشكلها السائل، على العكس تماما من توقعاتهم بإستمرار إنخفاض أو ثبات المستوى الذي يدفعهم إلى الإحتفاظ بالسيولة، مما يجعلها أداة أكثر ملائمة للإدخار. إن الإدخار والنقود هما وسيلتان من وسائل التمويل، فإذا لجأت المؤسسة إلى التمويل عن طريق النقود فهذا دليل على عدم حيازتها على الإدخار الكافي، إذن تستعمل النقود عندما يكون الإدخار عاجزا وفي تدهور مستمر، فكلما كانت هناك وفرة في الإدخار كلما كان إصدار النقود قليل، وبالتالي يكون هناك معدل تضخم ضعيف.

3-2-8- الإدخار والتضخم:

• مفهوم التضخم:

إن التضخم يعتبر ظاهرة عالمية، حيث لم يبقى في الدول النامية كميزة لها، بل تعدى كذلك إلى الدول المتقدمة، ولقد كان التضخم وما يزال من أعقد الأمور تحليلا ومعالجة في الفكر الإقتصادي، ومن هنا إختلفت وتعددت النظريات والمدارس حول تفسير هذه الظاهرة، ويمكن القول أن التضخم ليس متغيرا إقتصاديا كليا أو جزئيا كالنتائج الوطني أو الإستثمار الكلي أو الدخل المتاح للأفراد، ولكنه يتمثل في ظاهرة ملموسة وهي: الإرتفاع العام والمتواصل في الأسعار، والذي ينعكس في تدهور متواصل للقوة الشرائية للنقود. ونلاحظ أن الفكر الإقتصادي قسم التضخم إلى أنواع متعددة وفقا لمصدر وجوده، أو سبب حدوثه، فهناك التضخم الناشئ عن جذب الطلب، حيث يعود الإرتفاع المتواصل في الأسعار هنا إلى الزيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد. وهذا كله قد يرجع سببه إلى إرتفاع مفاجئ في الميل إلى الإستهلاك، أو زيادة الإستثمارات أو زيادة الصادرات عن الواردات، وربما يعود سبب هذا النوع من التضخم إلى الإرتفاع في النفقات وهو ما يميز الدول النامية، حيث يكون التضخم الناشئ عبارة عن تحول الطلب على منتجات بعض القطاعات الرئيسية، وهو ما يعرف بالتضخم البنائي والذي يعتبر في جوهره صورة من صور التضخم الناشئ عن تحول الطلب، ويمكن القول أن التضخم في هذه الدول إنما سببه إضطراب في قوى الإنتاج وعدم وفائها لحاجات الأفراد المتزايدة، أو بمعنى أنه يكون نتيجة لعدم التوازن بين عاملي (الإنتاج والإستهلاك)، وبين (الإدخار .

⁵² . إسماعيل عبد الرحمان، وحري محمد موسى عريقات، مرجع سابق ذكره، ص 208

والإستثمار)، وهذا راجع إلى ضعف الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني⁵³ ولسنا هنا في مجال دراسة تفصيلية عن التضخم من حيث أسبابه وطرق معالجته، ولكن كل ما يهمنا هو إيضاح كيفية تطور التضخم وعلاقته بالنمو الإقتصادي هذا من جهة، وبالإدخار من جهة أخرى.

• علاقة الإدخار بالتضخم:

إن الإدخار السائد في وقتنا الحاضر هو الإدخار النقدي، فإن العلاقة بينه وبين التضخم تبدو علاقة وثيقة، فنجد التضخم بالدرجة الأولى يتعلق بالنقود، وهذا عند أدائها لوظائفها التقليدية وهذا كوسيط للمبادلات. وكأداة أو مخزن للقيمة، وهي كذلك وسيلة للإحتفاظ بالقوة الشرائية، أما التضخم فهو عبارة عن الإنتشار الغير المتحكم فيه بالنسبة للنقود وهذا ما يعبر عنه بالأسعار، حيث يمثل القيم النقدية للأشياء، والإرتفاع المتواصل للأسعار مع إنخفاض محسوس في مرونة عرض السلع والخدمات، ويقابله إرتفاع في الإستهلاك نظرا لزيادة الكثافة السكانية وكذا ثبات الدخل (وهذا ما ينطبق على الدول النامية والجزائر بصفة خاصة)، حيث يؤدي هذا الوضع إلى توجيه معظم الدخل إلى الإستهلاك، وهكذا لا يبقى إلا جزء ضئيل منها يوجه إلى الإدخار، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف معدلات الإدخار المحلي وهذا متمثلا في العملة المحلية ويتعدى إلى الإسراف غير المنتج في الأرصدة الأجنبية، وذلك بسبب إنخفاض القوة الشرائية للنقود المحلية كنتيجة للتضخم، وهذا بدوره ما يؤدي إلى زيادة الواردات مقارنة بالصادرات. ويضطر هذا الوضع الأفراد إلى التخلي عن النقود بأي طريقة، ومن هنا تزيد المضاربة وزيادة الطلب على السلع المعمرة والذهب... الخ، كما يؤدي ذلك إلى زيادة الميل نحو الإنفاق بجميع أنواعه ونقص مقابل ذلك في الميل إلى الإدخار⁵⁴.

المبحث الثالث: واقع وتطور الإدخار في الجزائر

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر خلال عشرينيتين، السبعينيات والثمانينيات محاولة للنمو تركزت أساسا على الصناعة القاعدية لتلبية الحاجيات الأساسية وعلى قطاع المحروقات لتمويل الإقتصاد الوطني، وكانت هذه المحاولة ضمن نظام التخطيط المركزي، حيث إعتمدت الجزائر على هذا النظام عقب إستقلالها في توجيه دوايب الدولة عموما والإقتصاد خصوصا، حيث كان يعتبر هذا النظام أداة أساسية للتعديل الإقتصادي الكلي. بعد الأزمة البترولية لعام 1986، وأمام التدهور الإقتصادي وتفاقم المشاكل الإجتماعية، إتضحت للعيان التبعية الكبيرة للإقتصاد الجزائري للصادرات من المحروقات وكذلك عيوب التخطيط المركزي، فعجل بإجراء إصلاحات هيكلية على المستوى الكلي وكانت سنة 1989 بداية لهذه الإصلاحات، حيث دخلت الجزائر في آخر عشرينية من القرن العشرين في مرحلة جديدة هي مرحلة إقتصاد السوق. خلال المرحلتين اللتين عايشاهما الإقتصاد الجزائري (ما قبل وما بعد الإصلاح) كان على السلطات أن تحل عدة مشاكل ذات طابع تنموي بالرغم من أنها كانت هي المتسببة في بعض هذه المشاكل. وفي مبحثنا هذا سنتناول فيه حالة الجزائر من حيث إعطاء تحليل مفصل لتطور

⁵³ - بوضيعة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 53

⁵⁴ - بوضيعة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 62

الإدخار على المستوى الوطني، وهذا من خلال التطرق فيه إلى أهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة⁵⁵.

مطلب الأول: تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد موجه

ولدراسة واقع وتطورات الإدخار خلال مدة الدراسة، يجب أولاً معرفة أهم مميزات ومؤشرات كل مرحلة، أو التغيرات الإقتصادية والسياسية التي حدثت خلالها، لأن الإقتصاد الجزائري عرف عدة تطورات و سياسات إقتصادية هامة وحساسة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، ومنه لا يمكننا الحكم عن واقع الإدخار إلا إذا عرفنا مسبقاً ما هي مميزات هذه الفترة.

1-مرحلة تخطيط التنمية الإقتصادية:

في هذه المرحلة تحقق تقويم المحروقات، وهذا بفضل إعادة تحديد دور سوناطراك (كمؤسسة يمتد دورها إلى البحث عن المحروقات وإستغلالها) إن التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسات الوطنية في مجال النفط قد أحدث صراعات مع المؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها إلى % 51 في فبراير 1971 ، وقد سمح هذا الوضع الجديد بأن تضمن الدولة لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها وتتجه نحو التطور. وقد تطلبت هذه الفترة، أي -بداية إعتقاد المخططات -نفقات ضخمة للإستثمار في ميدان المحروقات خاصة، حيث تطلب (15مليار دينار جزائري)، وهذا خلال فترة المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 وأكثر من 60 مليار دينار ما بين 1974- 1977، وهي مرحلة المخطط الرباعي الثاني⁵⁶ ، وهذه المبالغ قد أفقدت توازن الإستثمار لفائدة قطاع النفط فقط الذي أصبح هو المصدر الأول بالنسبة للدولة ومصدر العملة الصعبة لفائدة الإقتصاد الوطني . إن السياسة الإستثمارية التي إعتدتها الجزائر كانت قائمة على بذل تضحيات كبرى في هذا المجال أملاً في الخروج من دائرة التخلف و دفع عجلة الإقتصاد لتحقيق التنمية والرفاهية العامة، وإذا ما اختلف في توجيه الإستثمارات بين العشرية الأولى والثانية بعد الإستقلال، فإن كلاهما تميزا بضخامة وتزايد حجم المبالغ الإستثمارية التي خصصت لمخططات التنمية ضمن ما سمي بالإقتصاد الموجه. من خلال الجدول الآتي نلاحظ أن الصناعة تستحوذ على أكبر جزء من إستثمارات المخططات خلال الفترة 70-79 ، إلا إن داخل القطاع الصناعي نفسه حيث نجد إتجاه نحو تفضيل الصناعات الأساسية والمحروقات.

⁵⁵ أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993 ،ص24

⁵⁶ أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق ذكره ، ص24

الجدول رقم (1-1) : توزيع الإستثمارات خلال الفترة (1970 – 1979) (الوحدة :مليار دينار)⁵⁷

الفترة	المخطط الرباعي الثاني		المخطط الرباعي الأول		الفترة
79-78	77-74		73-70		
المحقق	المحقق	الأهداف	المحقق	الأهداف	القطاعات
32.59	8.914	12.005	4.356	4.146	زراعة
66.864	63.10	48.00	20.803	12.40	صناعة
106.759	93.20	110.21	36.297	27.74	

-وكانت أهداف المخطط الرباعي الأول هي تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بترويج الإستثمار في الصناعة الثقيلة وفي تقويم المحروقات) بتروول و غاز(، ثم إنطلقت سنة " 1971 الثورة الزراعية " والتي تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي، كل هذه الأهداف كانت تحتاج إلى ضخ موارد مالية كبيرة.

-أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني 74-77، فمن خلال المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا المخطط، والتي تعكس بنية الإستثمارات على مختلف فروع الإقتصاد، حيث تميزت هذه الفترة بدخول الإقتصاد الجزائري بسهولة في مرحلة إستثمارية على نطاق واسع وهذا قبل وضع الخطط الخماسية فيما بعد، فالملاحظ أن عملية التنمية قد وصلت إلى أعلى مستوى من التمويل والتعميم، وهذا ما إستلزم توفير أموال ضخمة وهذا ما بينه مستوى هياكل وقطاعات الإقتصاد الوطني، حيث أعيدت بموجبه هيكلية وتنظيم القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عام، حيث إستفاد القطاع على نسبة % 15 من حجم الإستثمارات موجهة خصيصا إلى تجهيز القطاع وتدعيم بنيته القاعدية، حيث أقامت السلطات آنذاك إستثمارات معتبرة في الزراعة، كما تم إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، وتم طرح القواعد للقيام بتخطيط النشاط الإقتصادي للبلاد، لكن هذه القواعد فضلت الإعتماد على الموارد البترولية أكثر من الإعتماد على الزراعة، ويمكن أن نبين الإنتاج الزراعي خلال فترة هذا المخطط كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1) : الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1970 1977)⁵⁸

السنوات	71-70	73-72	74-73	75-74	76-75	77-76
الإنتاج الزراعي	6.1	5.5	6.0	7.1	6.2	6.0

ورغم كون إستخدام رأس المال إعترضته عوائق وهي مجموعة من التدابير رسمت توزيع إداري للعتاد و المواد الأولية تعطي الأولوية لقطاع التسيير الذاتي و قطاع الثورة الزراعية. لقد كان التكوين الرأسمالي بالنسبة للدولة

⁵⁷ Deboub. Youcef, le nouveau mécanisme économique de l'algérie, 1991, p. : 5

⁵⁸ أحمد هني :إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية نفس المرجع السابق ذكره ، 1993 ، ص25

لا يتجاوز سنويا 2.7 مليار دينار في الفترة ما بين 1962 و 1967 ، فقفز إلى 10 مليار سنة 1973 و 38 مليار سنة 1977 ، أما الناتج الداخلي الخام فانتقل من 14 مليار دينار عام 1967 إلى 30 مليار دينار سنة 1973 و 90 مليار في 1978 ، أي ما يقابل معدل نمو سنوي قدره % 10 ، لكن هذا النمو كان مرتبطا بنمو قطاع المحروقات⁵⁹

الجدول رقم(3-1) : خطة القطاع البترولي في الإستثمارات⁶⁰

الخطة (77-74)	الخطة (73-70)	الخطة (69-67)	
48.700	20.100	5.164	الإستثمار الإجمالي
23.970	9.052	2.307	الإستثمار في القطاع البترولي

الوحدة: (مليون دينار)

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه ما يقارب نصف الإستثمار العمومي كان يخص لتقويم المحروقات، وهكذا أصبح القطاع البترولي أهم قطاع في النشاط وهو القطاع الذي يقود تنمية الإقتصاد الوطني. كما نلاحظ أن هذه المخططات تعكس الإستراتيجيات الإقتصادية التنموية المتبعة، والتي تعتمد على الصناعات الثقيلة، حيث أن الإستثمار فيها يحظى بأولوية مطلقة، وأية زيادة في الدخل الوطني

2-1- توجيهات وإصلاحات العشرية الثانية:

*التوجيهات:

كانت توجيهات هذه الفترة على أساس تقييم العشرية السابقة، أي العشرية التي تلت الإستقلال مباشرة، والتي أستنتج منها أن نتائج التصنيع جاءت غير مطابقة للجهود الإستثمارية التي وضعت وإعتمدت على الصناعات الثقيلة خصوصا و بأحجام ضخمة حيث كلفت الخزينة غالبا، وبالإضافة إلى إعتقاد مركزية إتخاذ القرار الإقتصادي والتركيز على قطاع المحروقات كعامل أساسي للتنمية والذي إستنفذ جميع المدخرات الوطنية والإستعانة بالتمويل الخارجي والذي عمل على خلق مديونية خارجية معتبرة تمت في ظروف غير ملائمة حيث كانت آثارها بالغة على الإقتصاد الوطني. وهكذا جاءت هذه العشرية بسياسة إقتصادية وإجتماعية قائمة على توجيهات وتدابير المخطط (الخماسي الأول 1980- 1984) حيث تميزت هذه المرحلة بما يلي:

أ) -مراجعة إستراتيجية التنمية والإنتاج نحو الإستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية بنسب عالية تصل لأكثر من % 51 من مجموع إستثمارات الفترة؛

ب) -التحول إلى لامركزية التخطيط وهذا بالرجوع إلى مخططات الأعوان الإقتصادية، كالمؤسسات والولايات والبلديات وهذا من أجل إعداد المخططات الوطنية؛

ج) -التحول إلى نظرية النمو المتوازن، وهذا حسب كل من (R-Nurkse) و (R-Rodon) وهكذا إنخفضت الإستثمارات الصناعية خلال هذه الفترة من % 56 من الإستثمارات الكلية سنة 1980 إلى %24 سنة 1984 ،

⁵⁹ نفس المرجع السابق ذكره، ص 35

⁶⁰ أحمد هني نفس المرجع السابق ذكره ، 1993 ص 53

بينما إنتقلت إستثمارات القاعدة الهيكلية من 30 % إلى 55 % ، وهذا خلال نفس الفترة، إلا أن نصيب الزراعة بقي مستقرا و يتراوح بين 3 إلى 4%⁶¹ ونستطيع القول أن أهم عملية عرفتها الخطة الخماسية الأولى في مجال الإقتصاد هي ما يصطلح عليه " إعادة هيكلة المؤسسات العمومية " التي إعتبرها المخطط إجراء تنظيميا جوهريا، قصد تدعيم القطاع العمومي، وهذا نظرا لدوره في إستراتيجية التنمية، وأدى تطبيق هذه العملية إلى إستحداث ، مؤسسات هيكلية ومؤسسات جديدة، حيث كان عددها 150 مؤسسة على المستوى الوطني سنة 1980 وأصبح عددها 490 مؤسسة بعد إعادة الهيكلة⁶² وبعد إعادة الهيكلة التنظيمية قامت السلطات بحل مشكلة ديون الشركات العمومية في نشاطها على أسس مالية سليمة. وهكذا تحملت الخزينة العمومية تسديد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض، وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف ملائمة للتسيير وإستقلالية المؤسسات العمومية، الشيء الذي تم تحقيقه في نهاية سنة 1987 ، بالموازاة مع هذه العملية إنطلقت عملية إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية العمومية، بهدف إنشاء مستثمرات إقتصادية قابلة للإستغلال، ومتحكم فيها من الناحية التقنية، مع ضمان تطهيرها وإستقلاليتها في ميدان التسيير.

***الإصلاحات:**

على أساس التقييم الذي أقيم على العشرية الأولى بعد الإستقلال، أي ما بين 1967 - 1978 وإنتلاقا من النقائص التي أستخلصت خلال هذه العشرية بخصوص إعداد وتحقيق المشاريع وأهمها ما يسمى بباقي الانجاز (R.A.R)* والتي سيطرت بالخصوص على إستثمارات المخطط الخماسي الأول وقدرت ب 58 % من مجمل المبلغ المخصص لإستثمارات هذا المخطط، بالإضافة إلى تلك التي أنجزت خلال الفترة 1978 – 1979 حيث تم إعتداد لامركزية أكبر في إجراءات تسجيل وتمويل البرامج الإستثمارية، وتخفيف إجراءات المراقبة خصوصا تلك المتعلقة ببعض النفقات كالتجهيزات، وتهدف هذه الإصلاحات على الخصوص إلى:

- التحكم في نفقات الإستثمار و الإتجاه بها نحو الانخفاض؛
- تخفيض آجال تحقيق المشاريع؛
- إعادة النظر في طريقة تمويل المشروع الإستثماري، حيث تخلى النظام البنكي عن تمويل الإستثمارات المخططة في القطاع العام، وتولت هذه المهمة الخزينة العمومية كمساهمة، وهذا بتقديم قروض على المدى الطويل لما سمي بالمشاريع الإستثمارية.
- تقوم البنوك بتمويل الإستثمارات العمومية على أساس مبدأ الربحية، أي المرودية المالية، حيث تتكفل بتمويل مشاريع الصناعات المتوسطة والصغيرة، النقل البري، مشاريع التجديد، المشاريع التجارية و الخدماتية.

⁶¹ A.Benbitour : l'algérie au troisième méllinaire délit et potentialité, édition marinoop, Alger 1998,p67.

⁶² بوضياف حفيظ و محي الدين رضوان:دراسة قياسية للإدخار الكلي.مذارة مهندس دولة في الإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2005. ص.

أما فيما يخص الخطة الخماسية الثانية 1986 – 1989 فقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وقد خص هذا المخطط بإعتماد مالي يقدر ب 828.38 مليار دينار⁶³، حيث إستهدفت هذه الخطة تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة، وتلبية متطلبات البناء الإشتراكي وتقوية الإختيارات الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الفترة الزمنية التي غطاها هذا المخطط عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الإنفجار الإجتماعي عام 1988. ومن أبرز هذه التعقيدات إنخفاض أسعار البترول وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي % 50 من قيمته إتجاه العملات المتداولة. وهذا الوضع الصعب إنجر عنه إنخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة % 35 من جهة واللجوء إلى الإستدانة من جهة أخرى مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية حيث وصلت إلى 26.07 مليار دولار سنة 1989⁶⁴. ويمكن أن نقول بأن هدف الخطة الخماسية الأولى هو تصفية الإختلالات بين القطاعات، فتيين أن سياسة تقويم المحروقات كانت هوة مالية تؤدي بالبلاد إلى الإستدانة الخارجية، لذا تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للإستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى مما تقرر منح الربع فقط من مجموع الإستثمارات لقطاع المحروقات، أي قيمة 63 مليار دينار فقط من مجموع 250 مليار دينار، وهو مبلغ يمثل ضعفين ونصف للمبلغ الذي كان قد قررته الخطة الرباعية الثانية، أما الخطة الخماسية الثانية، فلم تخصص إلا 51 مليار دينار للمحروقات من 550 مليار دينار إستثمارات إجمالية في الحين الذي تواصل فيه سياسة تسديد الديون الخارجية، وهكذا نجد أن الهدف هو تنسيق النشاط وتكثيف إستخدام طاقات الإنتاج الموجودة. وإدارتها الحسنة

2- النظام المصرفي والبنكي في الجزائر:

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا مبني على القواعد التي كانت تحكم السوق المصرفية الفرنسية وكذا على خدمة الأقلية الإستعمارية، فكانت على سبيل المثال الخزينة العمومية هيئة تتكفل بجمع الضرائب على حساب أغلبية الشعب الجزائري وتعيد توزيعها لفائدة الأقلية وذلك بإنشاء الطرق والمستشفيات إلى غير ذلك من الاستثمارات القاعدية.

كما كانت البنوك آنذاك وكالات للبنوك الفرنسية (القرض الليوني والشركة العامة (...))، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة أو لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة، وهذا ما تمثل في (الشركة الجزائرية للقرض والبنك)، أو لتمويل عمليات إنتاج بعض السلع الموجهة نحو التصدير كالخمور مثلا، كما كانت هناك هيئة أخرى تقوم بنفس الدور الذي يقوم به البنك المركزي وهذه الهيئة تتمثل في "بنك الجزائر" والذي كان يحتكر عملية إصدار العملة وهي الفرنك الفرنسي. وقد تناقضت وظائف هذا البنك مع كل الأهداف المرجوة والتي كانت تطمح إليها البلاد في ذلك الوقت، أي بعد إستقلالها وكل هذه الأسباب أدت إلى وقوع أزمة مالية ومصرفية غداة الإستقلال⁶⁵.

⁶³ - صالح تومي و عيسى شقيب: محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 2002، مجلة دولية تصدر عن آلية العلوم 2005، ص - 15 الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 12

⁶⁴ Karim Nashashibi et autres : « Algérie, stabilisation et transition à l'économie de marché, Fond Monétaire international », Washington, p79. *- R.A.R : Reste a Réalise

⁶⁵ صالح تومي و عيسى شقيب: مرجع سابق ذكره ص15

2-1- أهم الإجراءات المتخذة بعد الإستقلال:

لقد إتخذت السلطات الجزائرية إجراءات طارئة، حيث سمحت هذه الإجراءات بتمويل القطاع الزراعي وذلك من طرف البنك المركزي والخزينة العمومية، وكذا مراقبة البنوك الموجودة في البلاد وهذا عن طريق إنشاء بنك وطني أخذ مكان بنك الجزائر، وبهذا قد وضع حد لهروب رؤوس الأموال عن طريق إصدار عملة وطنية وهي الدينار الجزائري.

ولتمويل النشاطات التنموية تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في ماي عام 1963، وكانت مهمته جمع و تعبئة الموارد المالية الداخلية (أي ميزانية)، وخارجية (أي قروض وإعانات خارجية)، وذلك لتمويل الإستثمارات العمومية، أو المؤسسات الإقتصادية من كل نوع أو المساهمة في رأس مال المؤسسات الموجودة والجديدة⁶⁶.

2-2 إنشاء البنوك الوطنية:

لقد كان الدور السلي للبنوك الأجنبية في تهريب الأموال الأثر المباشر في إنشاء البنوك الوطنية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتمويل النشاطات الإقتصادية وتخفيف العبئ على البنك المركزي والخزينة العمومية، فقررت السلطات آنذاك بتأميم شبكة البنوك الأجنبية وتحويل رأس مالها إلى جزائري وعمومي بنسبة % 100 وكان هذا سنة (1966 ومن أول البنوك التي تم إنشاؤها هو البنك الوطني الجزائري، وهو ذو طابع تجاري عمومي، وكانت وظيفته آنذاك هي تمويل القطاع الزراعي، وذلك لتخفيف الضغط على البنك المركزي وكذا الخزينة العامة، كما تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري، الذي يقوم بتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نجد ظهور البنك الخارجي الجزائري لتمويل التداول السلعي مع الخارج، بالإضافة إلى كل هذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصراف والقرض. ويمكن أن نوضح في الجدول التالي القروض للإقتصاد الوطني وهذا خلال فترة الإقتصاد الموجه.

الجدول رقم(1-4) القروض للإقتصاد (مليون دينار⁶⁷)

السنة	القروض التي منحها البنك المركزي	القروض التي منحتها البنوك التجارية	المجموع
1969	970	5.000	5.970
1974	6.300	14.200	20.500
1979	6.300	45.000	56.000
1982	27.000	82.000	109.000

ويتبين من خلال الجدول أن إنشاء البنوك التجارية العمومية كان بهدف تحرير البنك المركزي من مهمة التمويل المباشر للإقتصاد وتخصه في إصدار ومراقبة العملة. غير أننا نلاحظ أن إنطلاق الخطة الرباعية الأولى، والضمان الذي كانت تمثله الموارد الجوفية النفطية أديا بالنظام البنكي إلى الإرتخاء والتخلي عن قواعده ووظائفه التقليدية، حيث نجد تضخم في رقم أعمال البنوك التجارية في 1985 أين كانت ميزانية النظام المصرفي والبنكي

⁶⁶ - أحمد هني: مرجع سابق ذكره، 1991، ص 67

⁶⁷ أحمد هني، مرجع سابق ذكره 1993 ص 68

في الجزائر رابع حقل في . العالم العربي بعد مصر والعربية السعودية و الكويت⁶⁸ كما عاد البنك المركزي والخزينة إلى الأمام في معركة التمويل لاسيما بعد إفصاح الطلبات الضخمة التي نتجت عن تنفيذ الخطة الرباعية الأولى، بحيث أن الطلبات الإستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة. بالإضافة إلى هذا أصبحت البنوك التجارية تكتفي بإدارة الحركات المالية المخططة والتي تهدف إلى تمويل الإستثمارات العمومية بموارد الخزينة العامة، و لما كانت البنوك تواجه الطلبات التي لم تمويلها الخزينة، فإنها إلتجأت إلى البنك المركزي ليعيد تمويلها، مما أدى إلى التخلي عن جلب وتعبئة الإدخار الخاص، أو تكوين موارد ذاتية.

2-3 إعادة هيكلة المنظومة البنكية:

لقد أصبح مع بداية السبعينيات الإستثمار العمومي يمثل الإستثمار الرئيسي في الجزائر، وفي نفس الوقت أدت الموارد البترولية المتضاعفة بسبب زيادة الأسعار إلى إهمال الإدخار ومختلف أشكال تعبئته الخاص بتمويل الإستثمار، ولذلك أصبح تمويل الإستثمار الوطني يعتمد أساسا على مداخيل النفط وعلى ميزانية الدولة، ثم على الديون الخارجية، الشئ الذي أدى إلى غياب تعبئة فعالة للإدخار المحلي وعدم الاهتمام به. وأدى إهمال الإدخار الخاص والإعتماد على الإدخار العمومي، أو ما يعرف بالإدخار الحكومي إلى:

- جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الإستثمار.
- أصبحت البنوك التجارية أداة تنفيذ وأهملت وظيفة الوسيط المالي الذي يفترض من هذا ويقترض ذلك، بالإضافة إلى إستقطاب الأموال، وقد أدى هذا إلى إنعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية.
- تراكم ضعيف للإدخار الخاص الذي أصبح يكتنز، أو يتحول إلى ذهب، أو بتوظيفه في إقتناء سلع إستهلاكية، أو يتوجه نحو الخارج، وقد ساهمت هذه الأموال العاطلة في إحداث سوق سوداء للأموال. وهكذا بدأ وزن الإدخار الخاص يتضاعف سنة بعد سنة حتى أصبح يشكل قوة نقدية بين أيدي الأفراد و قدرة شرائية مخزونة. وقد أدى هذا الخلل المالي إلى خلل مستمر في سوق السلع والخدمات، وهكذا يؤدي إلى إرتفاع في الأسعار وإنخفاض في قيمة العملة الوطنية.

⁶⁸ أحمد هني: مرجع سابق ذكره، 1991، ص68

الجدول رقم (1-5): الإدخار العمومي والخاص⁶⁹ (الوحدة: مليار دينار)

السنة	1974	1979	1983
الإدخار الخام للعائلات	27.7	66.1	124.1
الإدخار الخام للإدارات	13.6	34.1	42.2
الإدخار الخام للهيئات العامة	1.0	2.4	3.9
الاستثمار العمومي	15.9	50.2	97.7
التمويل الميزاني للاستثمار	4.0	13.7	44.6
التمويل عن طريق القرض	11.9	44.4	35.1
التمويل عن طريق الخزينة	9.5	28.6	33.4

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تمويل الإستثمارات الذي قامت به الخزينة العمومية وصل خلال هذه الفترة إلى ما يقارب 75 % من مجموع الاستثمارات المخططة، وقد نجم عن ذلك ظهور مديونية ضخمة لمؤسسات القطاع العام تتحملها البنوك دون مقابل، ولإحياء دورها قامت السلطات إتخاذ عدة إجراءات تجسدت في هيكلية المنظومة المصرفية بهدف منحها من جديد دورا فعالا في تعبئة الموارد المالية الوطنية والإدخار الوطني العاطل، و هكذا تغير منظر النظام البنكي والمصرفي في الجزائر. وكخلاصة نستنتج مدى ضعف مصادر التمويل الداخلي الذي شهدته هذه الفترة ومدى تعلق برامج الاستثمار على إيرادات المحروقات، وبالتالي أدى هذا إلى ضعف تطبيق برامج المخططات لعدم اللجوء إلى توعية وحث المؤسسات والأفراد على الإدخار بإعتباره أهم مصادر تمويل الإستثمار والتنمية .

مطلب الثاني: سياسة الإصلاحات الجديدة خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي

لقد تخللت هذه الفترة عدة أحداث إقتصادية هامة تحدثت عنها العديد من التقارير الخاصة بالإقتصاد الجزائري، ومن أهمها التخلي عن فكرة الإقتصاد الموجه أو المخطط والانتقال إلى الإقتصاد الحر، فأنتهجت الجزائر منذ بداية التسعينيات الإطار الجبائي، الجمركي والمالي، وستعرض في هذا المطلب إلى أهم الأحداث نظرا لتأثيرها على الدخل، الإنفاق والإدخار المحلي من جهة، ولأثر هذه الإصلاحات على نشاط الأعوان الإقتصاديين من جهة أخرى، لكن رغم هذه الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات، إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، وهذا ما إستوجب الإستنجاد بالهيئات الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي لمراقبة الدولة في إحداث التغييرات المناسبة وهذا ما ميز فترة التسعينيات.

1- الإصلاحات الإقتصادية الجديدة:

إن بؤادر الأزمة الإقتصادية توضحت أكثر مع إنهيار أسعار البترول سنة 1986 وهذا ما دفع بالسلطات القائمة آنذاك إلى الإتجاه لوضع إصلاحات جديدة قيل أنها أساسية وعميقة نظرا لتحولها من نموذج تسيير مركزي وموجه للإقتصاد إلى منظور آخر يرتكز على توسيع قائم على المفاهيم الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. فقد عرفت الجزائر إصلاحات متعاقبة، فبعد عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية وكان ذلك مع بداية الخطة الخماسية

⁶⁹ أحمد هني، مرجع سابق ذكره، 1993 ص71

الأولى والتي تواصلت خلال الخطة الثانية، ثم تلتها إصلاحات جديدة والتي تمثلت في إدخال طرق جديدة للتسيير بالتخلي التدريجي للدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات. وقد تقرر هذه السياسة سنة 1989 و دخلت حيز التطبيق في النصف الثاني من سنة 1990 وأهم هذه الإصلاحات ، إصلاح المؤسسات العمومية ، إصلاح الجهاز المصرفي وتمثل في صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ، وإنشاء قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 ، والتصحيح الهيكلي لسنة 1994 ثم الإنعاش الإقتصادي في سنة 1998 وسنحاول إلقاء نظرة على أهم أهداف ونتائج هذه البرامج.

1-1- قانون النقد والقرض⁷⁰ :

إن صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 4 أفريل 1990 ، جاء ليعكس مدى أهمية ومكانة النظام البنكي بالنسبة للإقتصاد الوطني، حيث جاء ليكمل النقص على مستوى القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات. وهذا لأنه كان مكملا لقانون 1986 و 1988 ، حيث وضع دور وأداء النظام البنكي ومن بين هذه النقاط نجد:

- الفصل بين القرارات التي تتخذ من طرف هيئة التخطيط، وهكذا لم يكن الهدف نقدي بحت وإنما كان ذلك هو تعبئة الموارد اللازمة وبالتالي الإدخار، ومنه يهدف تمويل برامج التنمية الإقتصادية؛
- التفريق بين ما هو عبارة عن ميزانية الدولة وما هو قرض، حيث كان دور البنوك هو مركز عبور للأموال بين الخزينة العمومية والمؤسسات سواء كانت فردية أو جماعية، وبهذا تم التخفيف والحد من الدور المركزي الذي كانت تلعبه الخزينة في تمويل الإستثمارات عن طريق الإصدار النقدي ليقبى دورها مركزا على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية والقاعدية لعملية التنمية للدولة.
- إنشاء البنوك والمؤسسات المالية لتقوم بجمع الودائع الجارية والإدخار من طرف الأفراد والمجتمع، وكذا منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة. وهكذا سمح هذا الإصلاح بظهور عدة بنوك تجارية، كما تم الترخيص للبنوك والمؤسسات الأجنبية وذلك بفتح فروع لها في الجزائر. وكخلاصة نستطيع القول أن هذا القانون يسمح للقطاع الخاص الوطني كان أو الأجنبي بإمتلاك نفس السهولة والمعاملة على غرار القطاع العام، كما يمكنه التعامل مع العملاء الأجانب الذين يمكنهم الإستثمار في الجزائر، وهكذا أصبح النظام البنكي الجزائري والمتمثل في البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى البنك المركزي، يلعب دورا أساسيا، وذلك عن طريق توفير الظروف الملائمة التي تسمح للإقتصاد بالتطور، وهذا لكونه القطاع الذي يمكنه حشد وسائل التمويل اللازمة للإستثمارات، وقد أول مؤسسة مالية تقوم على جمع الأموال وتوظيفها، كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ثم أنشئت بعد ذلك عدة مؤسسات أغلبها عمومية لتدعيم هذا القطاع، خاصة بعد الإصلاحات التي عرفها.
- * هذا بالإضافة إلى كل هذه التسهيلات لوحظ التخلي التدريجي للدولة عن ضمان أكثر للنشاط الإقتصادي اليومي وترك حرية المبادرة، لقد كان لإستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية من بين الأحداث الإقتصادية الهامة من إقتصاد الجزائر، وقد صنفت هذه المؤسسات إلى فئات وذلك حسب الوضعية المالية؛ حيث تضم الأولى المؤسسات التي هي بحالة مالية حسنة أو موجبة سمح لها بالمرور إلى الإستقلالية دون تأخير، وفئة ثانية

⁷⁰ - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ص 196

تضم المؤسسات التي يعتقد إمكانية تصفية وضعيتها المالية دون صعوبات، وصنف آخر من المؤسسات التي تتصف بوضعية مالية سيئة أو مفلسة⁷¹ وهكذا يمكن أن نستنتج مما سبق أن حرية المبادرة تكون:

*أولا: للمؤسسات التي تتمتع بالإستقلالية في التسيير والمسؤولية، وذلك لضمان تمويلها الخاص والحصول على فوائد، أما بالنسبة للمؤسسات المفلسة، فتحرم من الإعانات المالية التي كانت تمنحها لها الدولة من قبل.

*ثانيا: فتح المجال للقطاع الخاص بحرية المبادرة في النشاطات الإقتصادية، وخاصة القطاع الخاص المحلي الذي يلعب دور مهم وفعال في التنمية الإقتصادية من خلال خلق منافسة بينه وبين القطاع العمومي.

*ثالثا: المتعامل الأجنبي هو مدعو كذلك للمساهمة في الحياة الإقتصادية .

1-2-برنامج التصحيح الهيكلي:

لقد كان لفترة التثبيت لبرنامج التصحيح الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ، كتجاوز لمرحلة الإنكماش والحد من ظاهرة تزايد التضخم، بأن بقي الإقتصاد الجزائري يعاني من صعوبات كبيرة خصوصا تلك المتعلقة بقلّة العوائد من العملة الصعبة، بقاء التبعية التامة لقطاع واحد وهو المحروقات، بالإضافة إلى ثقل المديونية وخدماتها، تزايد حدة مشكلة البطالة وقلّة الإستثمار، مما دفع بالسلطات إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1995 1998 ، والذي كان يتضمن الشروط التالية :

- تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات بنسبة 5% سنويا؛
 - تطبيق سياسة جديدة لإعادة تحقيق إستقرار الأسعار؛
 - تخفيض العجز في الميزان التجاري؛
 - تعبئة فعالة للإدخار الوطني وذلك لتمويل مشاريع الإستثمارات ؛
 - رفع معدلات الفائدة وإستكمال عملية تعويم سعر الصرف (الدينار)
 - تحرير التجارة الخارجية، الأسعار، ونظام الصرف؛
 - إصلاح النظام البنكي والمالي بإدخال قواعد السوق.
- إن تحقيق كل هذه الشروط يدخل ضمن إدماج الجزائر في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وإذ نتج عن تطبيق هذا البرنامج نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الكلي، كتخفيض معدل التضخم، وزيادة الإحتياطي من العملة الصعبة، وكذا تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ولكن كان كل هذا على حساب المجتمع نظرا لإرتفاع الأسعار وإنخفاض القدرة الشرائية، وهذا ما أدى إلى تدهور الإدخار العائلي في تلك الفترة

2-دراسة وتحليل تطور الإدخار في الجزائر:

إن مراحل تطور حركة الإدخار الإحصائي⁷² خلال فترة الدراسة تبين بأن هناك نوع من الميول إلى الإرتفاع، وهذا حتى بداية الثمانينات، كما يمتاز هذا الإدخار بالضعف في السنوات الأولى مع الشروع في المخططات الإقتصادية، كما لا يخلو هذا التطور من الإختلالات والإضطرابات في بعض الأحيان، خصوصا بين سنتي (1978 - 1976)، حيث كان منخفضا في سنة 1977 وكان هذا نتيجة الإنتقال إلى وضع برامج تنموية، حيث تميزت تلك

⁷¹ م. سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر، معهد.

العلوم الإقتصادية مارس 1994 ، بتصرف، ص73

⁷² - DENIS KESSLER et ANTERNE HILMO, « Epargne et le développement » : Economica 1985.

الفترة بالضعف على مستوى الإقتصاد الوطني وهشاشته والذي كان في مرحلة إبتدائية، تمثلت في وضع قاعدة إقتصادية وبرامج للتنمية وهذا للخروج من مرحلة التدهور الشاملة لكل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية. ويترجم هذا الوضع كذلك بتسرب في الإستهلاك وخاصة للسلع المعمرة المستوردة في إطار البرنامج المضاد للندرة والذي كان ذلك في سنة 1982 ، فعرفت هذه الفترة زيادة في عرض السلع المعمرة وكانت متبوعة إبتداء من سنة 1985 بظاهرة عدم توفر المنتجات للسلع الإستهلاكية. وقد ساهمت ظاهرة الندرة التي عرفتها البلاد في تلك الفترة إلى إختلال التوازن بين الطلب والعرض وهذا ما أدى إلى التأثير على الإدخار عن طريق إنخفاض ميل الأفراد نحو الإدخار بسبب ميلهم إلى تخفيض مدخراتهم من حجم الإدخار الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى إحتكار الدولة للإقتصاد، وهكذا تم إهمال ما هو ليس عمومي وكان هذا منذ سنة 1974 ونجد أن الدولة آنذاك كانت تحقق الإدخار لوحدها تقريبا وذلك كله بفضل الإيرادات البترولية، حيث أدى هذا الوضع إلى بعض الممارسات الغير قانونية كالغش والتهرب الضريبي، كإخفاء المداخيل. والإدخار⁷³ إن إدخار العائلات والمؤسسات الخاصة قد عرف إرتفاعا محسوسا وهذا منذ سنة 1979 ، حيث كان هذا نتيجة الإرتفاع في الدخل المتاح، وفي المقابل هذه الزيادة الكبيرة في الدخل لم يتمكن الإستهلاك من إمتصاصها، وهكذا بقي الإدخار مرشح للزيادة، وبالتالي وفي إطار البرنامج المضاد للندرة في السلع ، تم ضخ كمية كبيرة من السلع المعمرة في السوق وخاصة بين سنتي 1981 و 1982 بالإضافة إلى هذا تم بيع السكنات للمدخرين عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ورغم هذه الإجراءات لم يحد هذا من ميل الإدخار للإرتفاع. لكن ما ميز الفترة التي تلت سنة 1986 لإنخفاض أسعار البترول هو تغير في المعطيات بشكل واضح، كما شهدت سياسة إقتصادية جديدة، حيث تغيرت سياسة الدولة نحو محاولة إيجاد كفاءات وحلول لتشجيع الإدخار والرفع من حجمه وذلك بسبب ظهور مشكلة حادة في التوازنات الكلية وخاصة منها الإدخار الوطني الذي يعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية الإقتصادية.

1-2دراسة تطور الناتج الداخلي الخام:

من خلال الدراسة، نلاحظ أن هذا التطور كان مستمرا من سنة إلى أخرى، لكن حتى سنة 1986 نلاحظ هناك إنخفاض وذلك سببه أزمة إنخفاض أسعار المحروقات لأنها تعتبر المصدر الأساسي والمحرك المهم للنشاط الإقتصادي، ونلاحظ كذلك إرتفاعه من سنة إلى أخرى، ويعود هذا التطور الحاصل إلى نتيجة تطور في القيمة المضافة و كان ذلك خصوصا في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى هذا مقارنة هذه الزيادة مع الحقوق الجمركية التي لم تتطور كثيرا، وكذلك إلى تطور مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني.

2-2-دراسة تطور التراكم الخام (الإستثمار) :

إن دراسة تطورات التراكم الخام هي نفسها عبارة عن تطورات الإدخار المحلي الخام، وهذا راجع أساسا إلى التساوي الحاصل والواضح، والملاحظ أن نسبة التراكم أو الإدخار المحلي قد شهدت تطورا . مستمرا ومتزايدا، و قد وصلت إلى مستويات عالية خاصة في السنوات الأخيرة أي سنة 2003 و2004 أما فيما يتعلق بمكونات الطلب فإننا نقدمها من أجل إجراء مقارنة بين القطاع العام والخاص على مستوى الإقتصاد الوطني، فحصة الرأسمال

⁷³ - Ahmed Henni, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987 CREAD- ALGER- 1987.

الخام في الناتج المحلي الخام قد تزايدت بنسبة عالية منذ سنة 2000 حيث بلغت % 33 سنة 2003 ، وارتفعت هذه الحصة إلى % 34.4 في سنة 2004 وحوالي % 35.6 في سنة 2005 ، لقد إرتبطت هذه الزيادات ببرامج الإستثمارات العمومية، وكذلك بتقدم محسوس للإستثمار الخاص، وبمقابل هذا فإن هناك فائض في الصادرات من السلع والخدمات على الواردات قد إنخفض بمقدار يعادل الزيادة في الإستثمارات. والجدول التالي يوضح معظم هذه التطورات فيما يخص تطور رأس المال الخام خلال السنوات الأخيرة أي بعد عملية التصحيح الهيكلي⁷⁴

الجدول رقم(1-6) نسبة تراكم رأس المال الخام من الناتج المحلي الخام⁷⁵

الوحدة: (%)

السنة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رأس المال الخام	30.2	22.4	27.1	30.4	33.0	34.4	35.6
عمومي	7.2	7.2	8.5	10.1	11.8	12.2	12.5
خاص	23.0	15.2	18.6	20.3	21.2	22.2	23.2
الاستهلاك النهائي	72.6	55.5	58.3	59.6	57.2	58.8	59.6
عمومي	17.0	13.7	14.7	15.3	14.7	14.8	14.8
خاص	55.6	41.8	43.6	44.2	42.5	43.9	44.8

3دراسة تطورات الدخل والإدخار للقطاعات الاقتصادية:

يمكن أن نتعرض في هذه النقطة إلى تحليل التطور الحاصل في أهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للدخل والإدخار، وسنركز إهتماما على القطاع العائلي والقطاع الحكومي والمتمثل في (الإدارات العمومية +المؤسسات المالية)، وأما بالنسبة للعالم الخارجي وقطاع الشركات وأشباه الشركات فليس لديهما إستهلاك نهائي، أي بعبارة أخرى أن الإدخار هو عبارة عن الدخل المتاح.

3-1-تطور دخل وإدخار القطاع العائلي والمؤسسات:

لقد عرف الدخل المتاح بالنسبة لهذا القطاع تطورا ولكنه بطيئا وهذا خلال الفترة 1970 إلى غاية 1990 أي فترة الاقتصاد الموجه، حيث كان نموه بطيئا وهذا بسبب صعوبة الوضع الإقتصادي كما رأينا سابقا في المبحث الأول، وكذا تدني الدخول بالنسبة للأفراد، حيث كانت المرحلة هي مرحلة بناء إقتصادي. وبالتالي هنا أهمل الجانب الإجتماعي وهذا راجع لسوء التسيير بالإضافة إلى تراجع وإنخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة وإعتماد الإقتصاد المخطط، لكن الملاحظ أن فترة التسعينات كان الدخل قد عرف نوعا من النمو والزيادة، وهذا بسبب تحسن المداخيل والنمو الذي شهده خلال هذه الفترة من إقتصاد السوق⁷⁶. ولكن بصفة عامة كان إدخار هذا القطاع ينمو ببطئ طول المدة وهذا رغم النمو الحاصل على مستوى النمو في الدخل خلال نفس الفترة، وكما هو مبين في الشكل الذي يوضح تطور كل من (دخل وإستهلاك وإدخار العائلات) حيث يلاحظ أن الإستهلاك العائلي في تطور مستمر وذلك مع ما هو حاصل بالنسبة إلى الدخل، ولكن يبدو أن الإدخار قد عرف نموا في الفترة بين

⁷⁴ سعدون بوكبوس، الاقتصاديات المغربية في سياق التحول الإقتصادي العالمي حالة تونس والجزائر، مجلة تصدر عن آلية العلوم الاقتصادية وعلوم

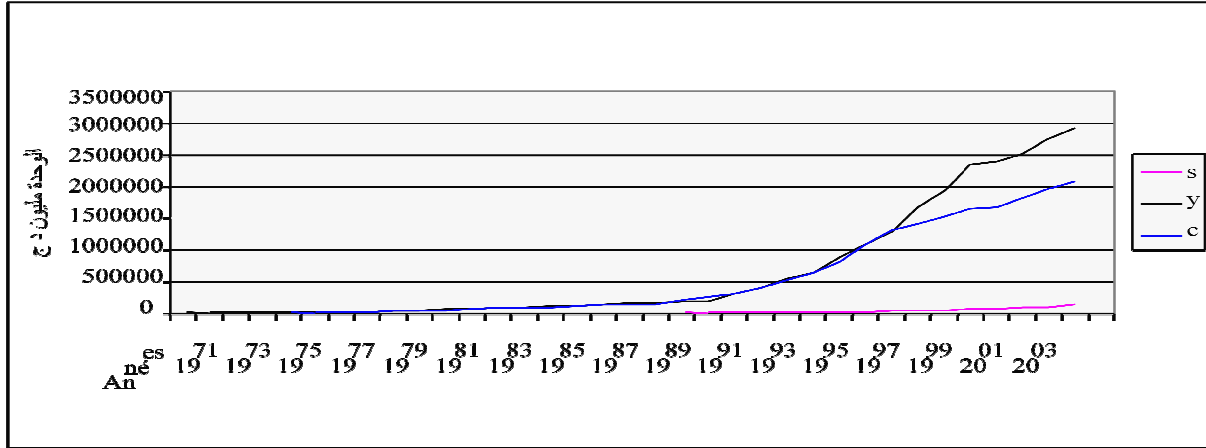
التسيير-العدد12 2004. ص-83

⁷⁵ BafD/OCDE 2004- Perspectives économiques en Afrique

جدي طارق⁷⁶ نفس المرجع السابق، ص75

سنتي 1996 و 2003 على حساب الإستهلاك . ويعود سبب هذه الزيادة في الإستهلاك للقطاع العائلي والذي أثر بصفة مباشرة على الإدخار إلى إرتفاع معدلات التضخم وتأثيره على الدخل رغم تطوره خلال هذه الفترة.

الشكل رقم(5-1) تطور دخل وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة⁷⁷ 1970- 2003)



وهكذا نستطيع القول أن الإدخار الحكومي مرتبط أساسا بتطور الدخل المتاح، أي أن إضطراب الدخل معناه تذبذب الإدخار وهذا ما هو ملاحظ خلال مدة الدراسة بالإضافة إلى نسبة الضرائب بأنواعها، فهي تساهم بنسب كبيرة في الدخل المتاح للإدارات العمومية، وبالتالي المساهمة في القطاع الحكومي وبالتالي سوف نتوقف هنا وهذا راجع إلى طول الموضوع وبالتالي سوف نركز على باقي السنوات في الجانب التطبيقي

⁷⁷ وبتصرف من الباحث (ONS). المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية الإدخار على المستوى الإقتصادي، وهذا نظرا للتأثير الشديد عليه، فالإدخار يتميز بكونه عنصرا محركا للنشاط الإقتصادي وهذا ما جعله محور إهتمام مختلف النظريات الإقتصادية على مر العصور. واقع ومميزات الإقتصاد الجزائري، وواقع وتطور الإدخار خلال مراحل تطوره، حيث ورثت الجزائر منذ الإستقلال إقتصادا متدهورا وكان ذلك بعد الفراغ الذي تركه الإستعمار من نقص في الإطارات وارتفاع في البطالة وإنخفاض في الدخل، حيث لم يكن ممكنا الإعتماد على الإدخار كفأض إقتصادي لتمويل الإستثمارات. إن متطلبات التنمية السريعة أدى إلى إعتداد المخططات التنموية بتوفير الدولة للأموال الضخمة اللازمة، وهذا عن طريق الإستدانة من الخارج، وكذا عمليات التأميم لتعبئة رؤوس الأموال من أجل التنمية وبالتالي تدخل الدولة في كل القطاعات الإقتصادية. لقد تم بذلك توجيه تلك الإستثمارات إلى القطاعات المنتجة والمتمثلة في القطاعين الصناعي والزراعي، حيث كانت حصة القطاعات المنتجة هامة جدا، فقد وصلت إلى حوالي % 78.2 خاصة في مجال المحروقات. إلا أن إنخفاض أسعار البترول إبتداء من سنة 1986، أدى إلى إنخفاض إيرادات الصادرات وعجز معظم المؤسسات الإقتصادية عن تحقيق الفائض، وكذا إرتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى متطلبات تمويل السوق الوطنية لتلبية الحاجيات الاستهلاكية. إن الصعوبات المالية التي أصبحت تثقل كاهل الإقتصاد الوطني والتي تقف أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى إرتفاع خدمة الدين الذي يعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي. وكل هذه المشاكل دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي تهدف إلى تصحيح الإختلالات السعرية، وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق وذلك عن طريق تحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي، وهذا لإعادة التوازنات الداخلية والخارجية وكذا المساهمة في عملية النمو الإقتصادي ويكون ذلك عن طريق تمويل عملية الإستثمار، والتي تمر عبر تعبئة فعالة للإدخار الوطني وتحفيزه.



الفصل الثاني

محاولة بناء نموذج قياسي للادخار في الجزائر

خلال فترة 2005/ 2015

تمهيد

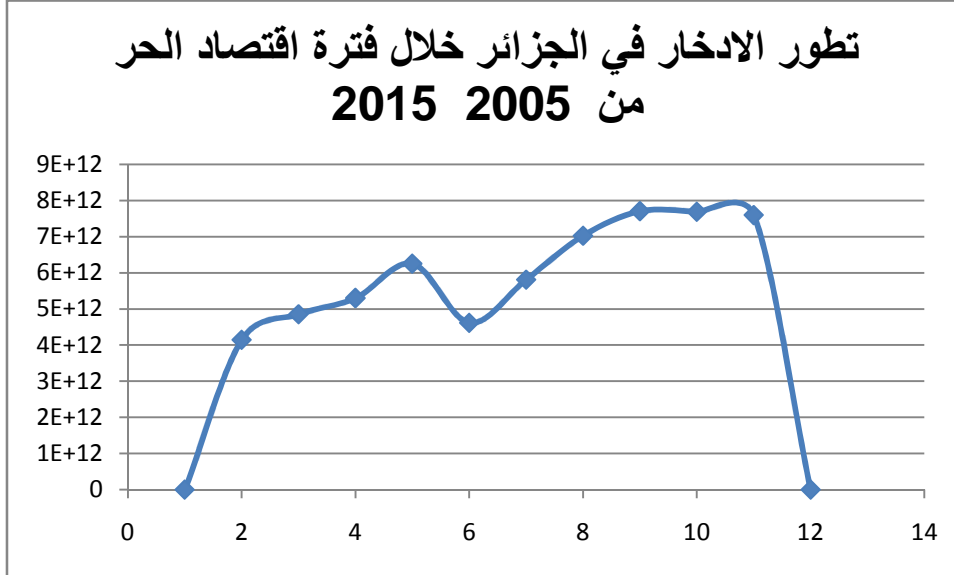
سوف نقوم في هذا الفصل الأخير بتطبيق الاقتصاد قياسي على المعطيات الخاصة بالإقتصاد الجزائري، ومن خلال دراستنا النظرية للإدخار قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة له وهذا بالنسبة للفترة الممتدة من سن 2005 الى 2015 وهذا بمعطيات سنوية، وهذا تكون لدينا المتغيرات الإقتصادية الكلية الخاضعة للدراسة وهي على التوالي:

إجمالي الإدخار المحلي الحقيقي (GDS)، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (GDP)، الإستهلاك النهائي (FCE) والتضخم و كل معطيات بالعملة المحلية (LCU) current باستثناء التضخم سوف يكون بالنسبة المئوية % .
 . المبحث الأول:دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج و سيتم في هذا المبحث دراسة تطورات قيمة بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة من 2005- 2015
 الجدول رقم (1-11):معطيات خاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج الوحدة(100 مليون دج)

السنوات	الادخار	الناتج الداخلي الحقيقي	الاستهلاك النهائي	التضخم %
2005	41,430751	75,619844	34,189093	1,382446567
2006	48,511883	85,016358	36,504475	2,314524087
2007	53,000638	93,528864	40,528226	3,673827269
2008	62,519074	110,437035	47,917961	4,862990528
2009	46,147405	99,680253	53,532848	5,734333414
2010	58,102396	119,915639	61,813243	3,913043478
2011	70,25128	145,885319	75,634039	4,521764663
2012	77,042346	162,086984	85,044638	8,894585294
2013	76,883429	166,438336	89,5549068	3,253684177
2014	75,969028	172,051063	96,0820352	2,916406413
2015	0	167,99214	0	4,784976963

المصدر: البنك العالمي¹

المطلب الأول: دراسة تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد موجه من 2005 2015
الشكل رقم (1-11)، تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-11) باستعمال Excel

تعتبر دراسة معدلات الادخار للنشطين اقتصاديا، أو ما يصطلح على تسميته بمنبع الرئيسي للاستثمار ويعتبر من الأمور الهامة باعتباره يعكس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يبلغه البلد. في هذا الصياغ و من خلال دراسة معدلات النشاط الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه يبدو إجمالاً منخفض مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، ويرجع هذا الانخفاض في رأينا إلى العديد من الأسباب من أهمها غياب الثقافة الادخار لدى المجتمع من خلال الجدول المذكور أعلاه و ما تشكل لدينا من منحى يبرز التطور القطاع الادخار في الجزائر نلاحظ ان تطور الادخار خلال الفترة من 2005 الى 2015 يمر على اربع مراحل و هي كالتالي

مرحلة الاولى:

من 2005 الى غاية 2008 نلاحظ ان الادخار في تحسن وذلك راجع الى زيادة في الاسعار النفط التي كانت تتراوح ما بين 76 و 80 دولار للبرميل انذاك

مرحلة الثانية :

اما من 2008 الى 2009 نلاحظ انخفاض ما يقارب 30% في السنة 2009 إلا أن هذه النسبة بدأت في التذبذب والانخفاض تدريجيا مقارنة بالسنة 2008 وذلك راجع الى ما نلاحظه من الانخفاض كان نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد و انتهاء سياسة دخ الاموال من اجل مواصلة برنامج اقتصادي للفترة 2004/2009 للبلاد

مرحلة الثالثة:

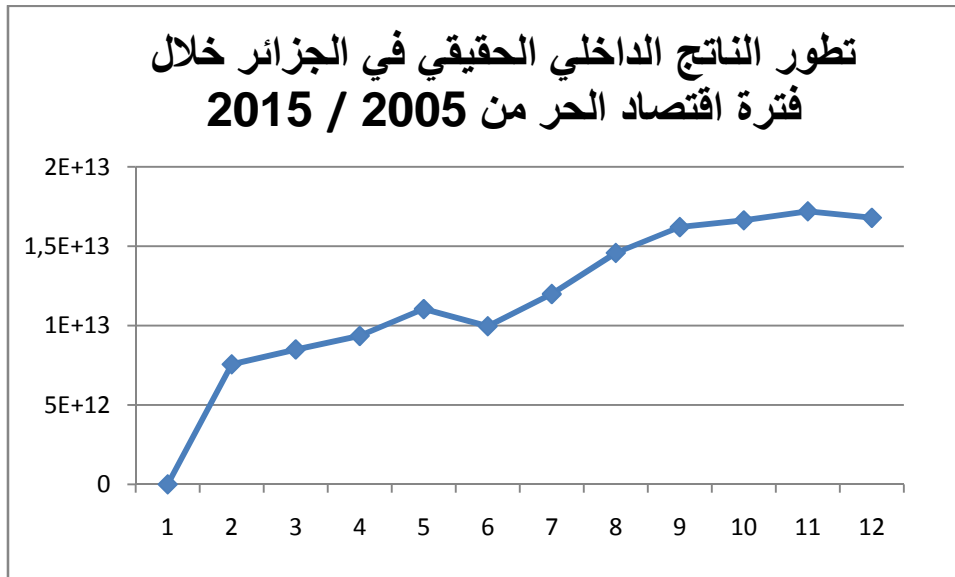
إن الشيء الذي يمكننا ملاحظته من خلال تصفحنا لهذه الأرقام من السنة 2009 الى 2012 تحسن تدريجي مقارنة مع مرحلة السابقة وفي اعتقادنا راجع الى زيادة المدخيل النفط وذلك نتيجة تحسن الاسعار النفط التي أدت الى زيادة نسبة الادخار وذلك ملاحظ في حجم الاحتياطي للصرف الذي بلغ ما يقارب 200 مليار دولار

مرحلة الربعة :

نلاحظ من خلال هذه الأرقام و من خلال تتبعنا لهذه القيم خلال الفترة ما بين 2012 الى 2015 تذبذب في النسبة الادخار وانخفاضه وذلك راجع في رأينا الى تراجع الاسعار النفط والانهيار للعملة الحلية وفقدانها للقدرة الشرائية و التفسير الوحيد لهذه التغيرات حسب رأينا هو ان السياسة الاقتصادية التي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق بصورة عامة و في الاخير يتضح لنا من المنحنى تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015 الذي يعطي لنا و يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على هذه المؤشرات للقطاع الادخار في الجزائر ان فكرة الادخار لدى المجتمع متعطلة

-المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خال الفترة 2005 2015

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الخام ارتفاع محسوس خلال السنوات الدراسة من تلك الفترة، و حتى غاية يومنا هذا، والمنحنى الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال فترة محل الدراسة. الشكل رقم:(II-2) تطور الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 / 2015

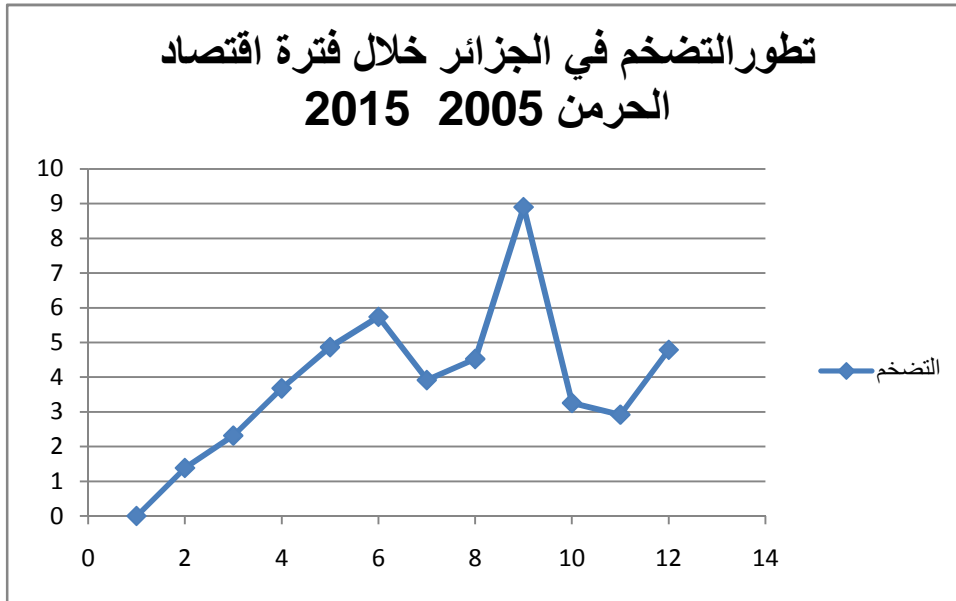


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(II-1) باستعمال Excel

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو محسوس في السنوات للفترة (2005 م - 2008 م)، مما أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ وذلك على ضوء ما تقدم من نفس الفترة الذي شهد الادخار الكلي في الجزائر نمو الملحوظ للاقتصاد

اما في المرحلة الثانية التي تمتد من 2008 الى 2009 الى انخفاض طفيف ومن ثم عاد للنتائج المحلي الإجمالي نمو الى غاية 2015 وذلك حسب اعتقادنا راجع الى زيادة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد
المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015
أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما صاحبها من تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات واعتماد السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة من مصادر تضخمية غير حقيقية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي (عن طريق اصدار السندات،) والذي يتم تغطية جزء كبير منه من خلال الإصدارات النقدية الجديدة، مما ساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد الجزائري ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأدى إلى ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية خلال جميع السنوات كما أدت السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائر خلال الفترة 2005 2015 كما هو موضح في الشكل

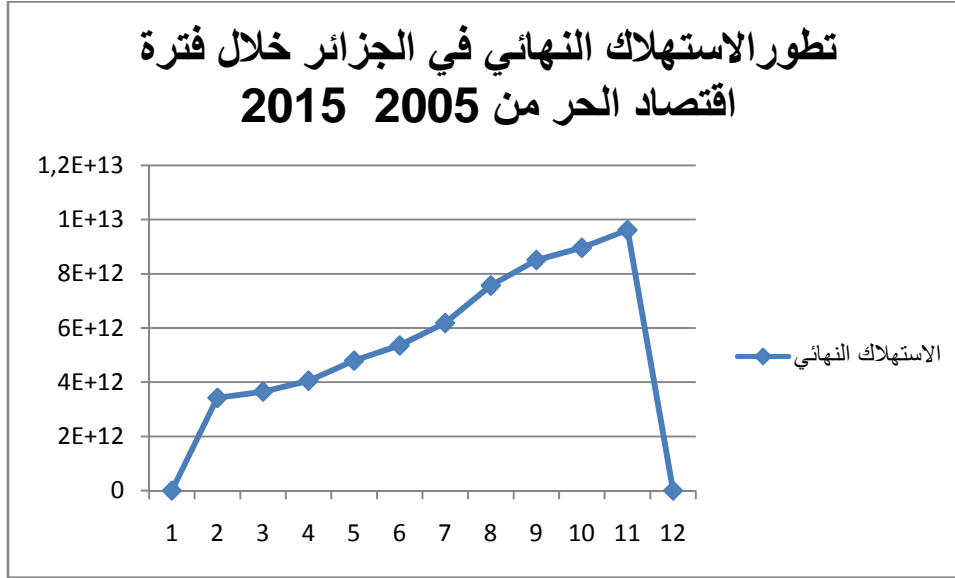
الشكل رقم (3-11) تطور التضخم في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-11) باستعمال Excel

المطلب الرابع: تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015
من خلال الجدول المذكور أعلاه وما تشكل لدينا من منحى يبرز التطور الاستهلاك النهائي في الجزائر نلاحظ ان تطور الاستهلاك النهائي خلال الفترة من 2005 الى 2015 دائما في تحسن وذلك راجع الى ثقافة الاستهلاكية للفرد وذلك مقارنة مع تحسن قدرة الشرائية للفرد حسب اعتقادنا ومنه نستنتج ان للفرد لا يملك الثقافة الادخارية

الشكل رقم: (4-II) تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-II) باستعمال Excel

المبحث الثاني: محاولة نمذجة للمتغيرات الداخلة في النموذج

تمهيد:

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية للظاهرة المدروسة والمتمثلة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري كما أشرنا لها سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن الادخار يؤثر على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وهذا ما ستبينه الدراسة القياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك النهائي، ومعدل التضخم.

المطلب الأول: اعطاء تعريفات بالمتغيرات الداخلة في النموذج التي نود اختبارها:

1 إجمالي الإذخار المحلي الحقيقي: يمثل الإذخار الجزء المتبقي من الدخل بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات، ويتأثر الإذخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافي الممكن التصرف به. ويرتبط الإذخار بالدخل بعلاقة طردية، بحيث يكون فيها الإذخار دالة إلى الدخل، أي أن الزيادة أو النقصان في الدخل ستحسب على الإذخار بالزيادة أو النقصان أيضا تبعا لذلك، أي أن الإذخار متغير تابع للمتغير المستقل وهو الدخل.

2 الناتج المحلي الإجمالي:-

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة مثل: المنازل أو قيمة الخدمات الطيران ومحاضرات الأساتذة وغيرها

3 تعريف التضخم

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على

-الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار: لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبيًا تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

4 تعريف الاستهلاك النهائي:

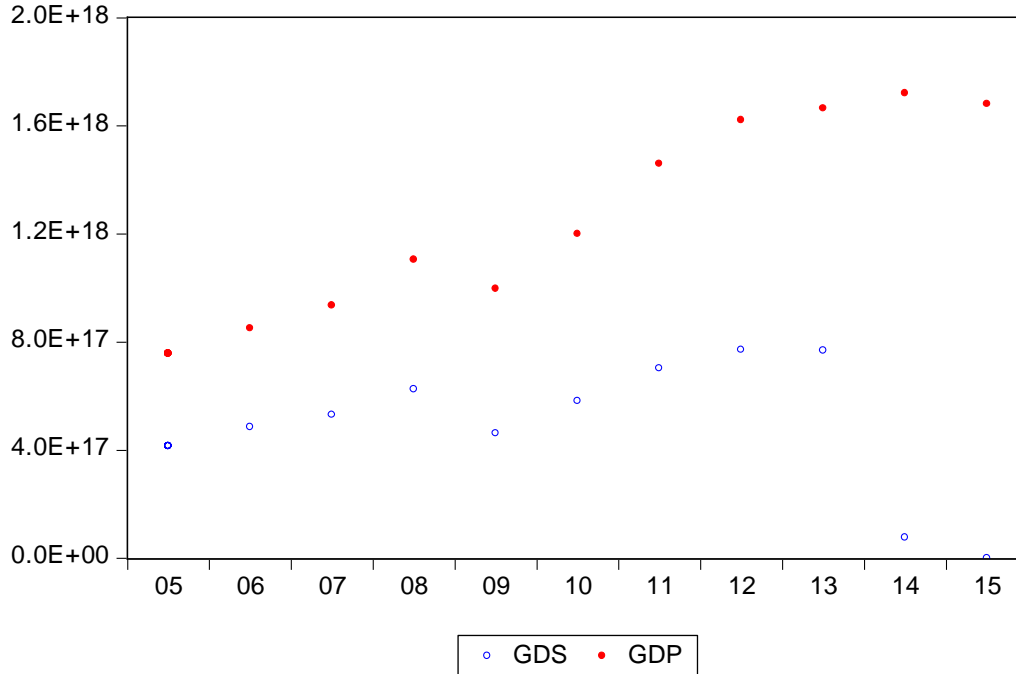
الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضًا المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج. وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات. غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرًا فقط على العائلات ولكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها وإنما الاختلاف هو في الهدف ونوع الاستهلاك المباشر. ويعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يُستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة. مثلاً: الفرد يستعمل سيارته من أجل التنقل والمؤسسة تستعمل شاحنتها من أجل نقل البضائع.

1,4. أنواع الاستهلاك:

يتميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير منها: الغاية من الاستهلاك (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط)، طبيعة السلع والخدمات المستهلكة (استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) وأخيرًا الطريقة التي بها يتم الاستهلاك من طرف الأفراد (استهلاك فردي واستهلاك جماعي).
المطلب الثاني: انشاء سحابة نقاط للنموذج القياسي المتعدد على المتغيرات الداخلة في النموذج الادخار
اولا: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والادخار

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة (GDP)، وبالاعتماد على الجدول رقم (1) قمنا بتسجيل قيم الناتج المحلي الاجمالي والذي اعتبرناه المتغير التابع والادخار الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة 2005-2015 وبالتالي حجم العينة هو 11 وباستخدام برنامج eviews8، تحصلنا على الشكل الموالي:

شكل رقم (II-5) الانتشار بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (II-1) باستعمال برنامج eviews8

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والادخار هي علاقة خطية و طردية، إذ أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح. كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والادخار علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:⁽²⁾

$$GDS_i = \alpha + \beta GDP_i + \mu_i$$

حيث أن: $i = 1, 2, 3, 4, \dots, n$

n : تمثل عدد المشاهدات وتمثل حجم العينة = 11

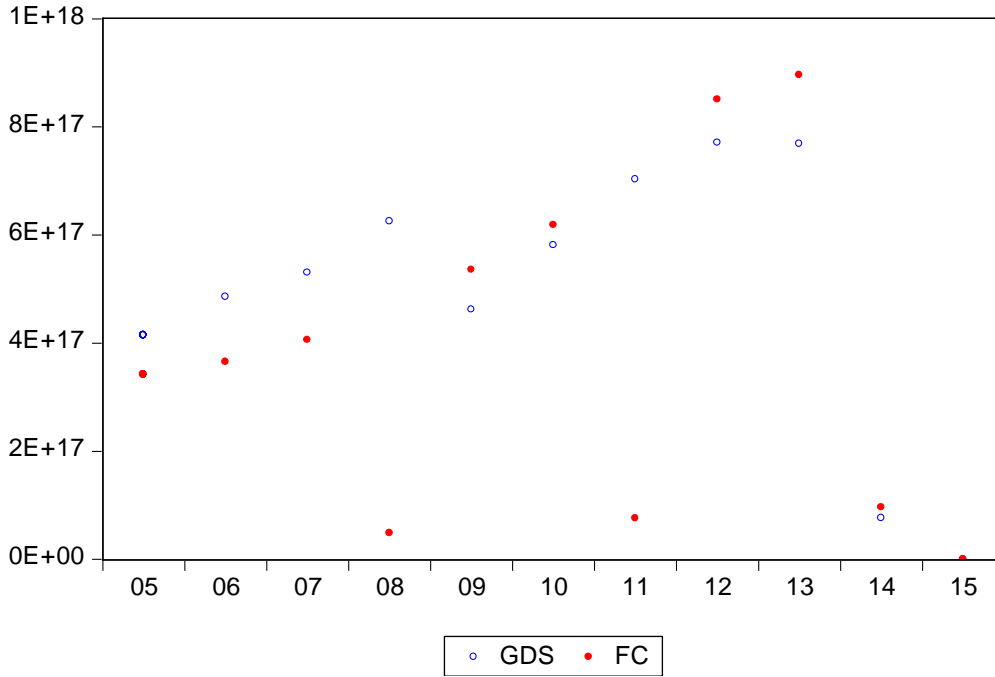
GDS: تمثل القيمة الفعلية للمتغير التابع

ثانيا: العلاقة بين الاستهلاك النهائي والادخار.

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة (FCE)، وبالاعتماد على الملحق رقم (1) قمنا بتسجيل قيمة الاستهلاك النهائي والذي اعتبرناه المتغير التابع والادخار الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة 2005-2015 وبالتالي حجم العينة هو 11 وباستخدام برنامج eviews 8، تحصلنا على الشكل الموالي:

(2) -مجيد الشوربجي، "الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994، ص. 51.

الشكل رقم (II-6-):يمثل شكل الانتشار بين الاستهلاك النهائي و الادخار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (II-1) باستعمال برنامج eviews8

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين الاستهلاك النهائي و الادخار هي علاقة طردية، إذ أن زيادة الادخار مستوى معين يؤدي إلى زيادة قيمة الاستهلاك النهائي وأن انخفاض الادخار يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستهلاك النهائي .

كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الاستهلاك النهائي و الادخار هي علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:⁽³⁾

$$GDS_i = \alpha + \beta FC_i + \mu_i$$

$$i = 1, 2, 3, 4, \dots, n$$

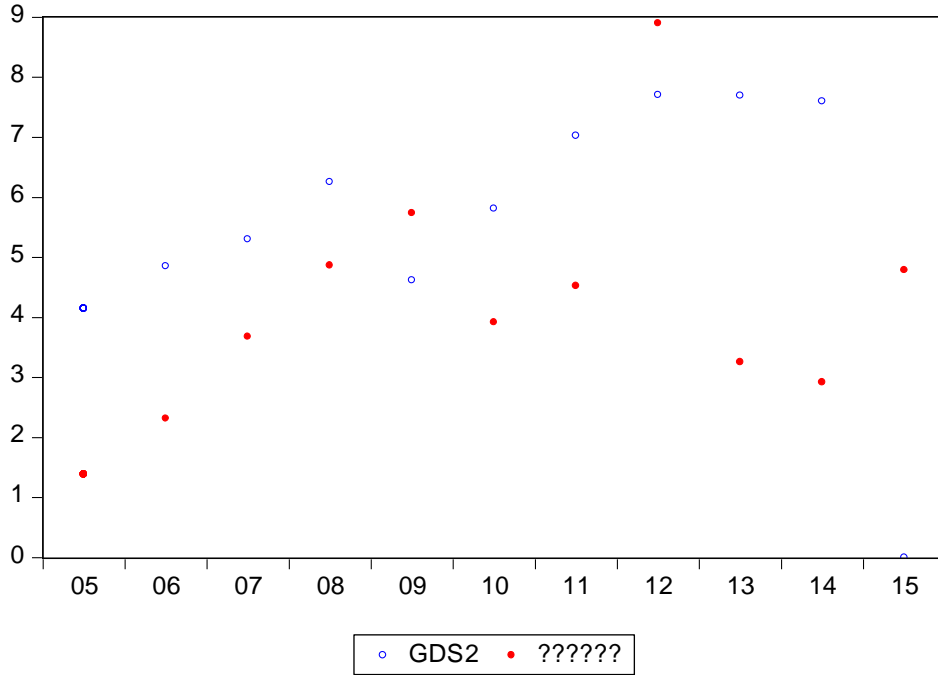
حيث أن:

ثالثاً: العلاقة بين معدل التضخم و الادخار.

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة (INFF)، وبالاعتماد على الملحق رقم (1) قمنا بتسجيل قيم معدل التضخم والذي اعتبرناه المتغير التابع و الادخار الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة 2005- 2015 وبالتالي حجم العينة هو 11 وباستخدام برنامج eviews 8، تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (II-7-):يمثل شكل الانتشار بين معدل التضخم و الادخار

⁽³⁾ -مجيد الشوربي، "الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994، ص. 51.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1-11) باستعمال برنامج eviews8

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين معدل التضخم والادخار هي علاقة طردية، إذ أن زيادة الادخار بمستوى معين يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وأن انخفاض الادخار يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم. كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين معدل التضخم والادخار علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:⁽⁴⁾

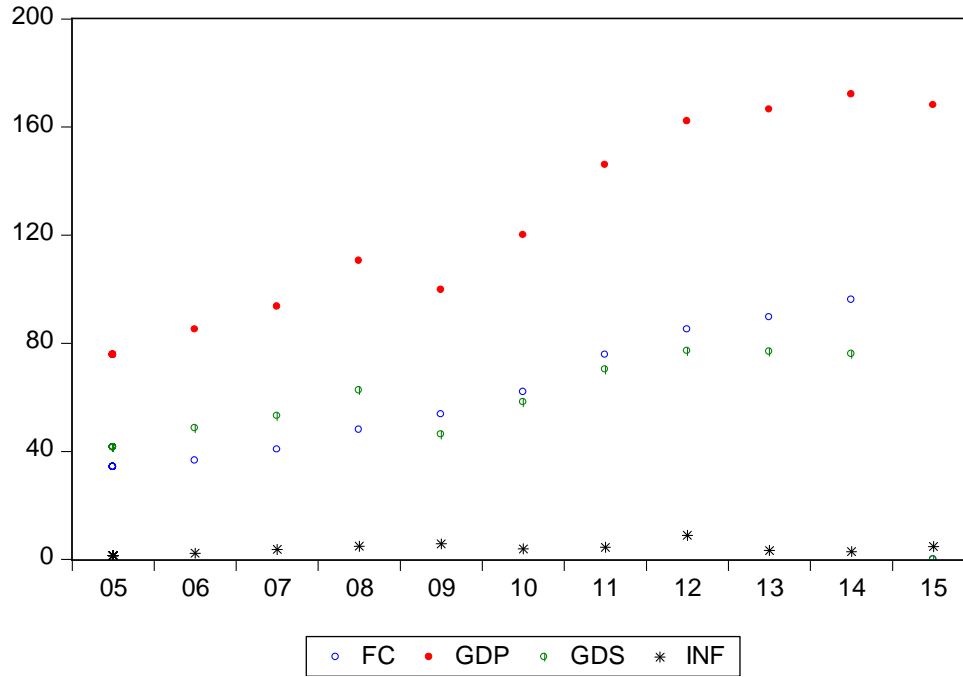
$$GDS_i = \alpha + \beta INF_i + \varepsilon_i$$

$$i = 1, 2, 3, 4, \dots, n$$

حيث أن:

⁽⁴⁾ -مجيد الشوربي، "الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994، ص. 51.

الشكل رقم(II-8-):يمثل شكل الانتشاري للادخار في نموذج متعدد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(II-1) باستعمال برنامج eviews8

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين الادخار المتغيرات المستقلة هي علاقة طردية، إذ أن زيادة المتغيرات المستقلة بمستوى معين يؤدي إلى ارتفاع الادخار وأن انخفاض للمتغيرات المستقلة يؤدي إلى انخفاض الادخار.

كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الادخار والمتغيرات المستقلة علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:⁵

$$y = xB + \varepsilon \text{ Ou } y = b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + \varepsilon$$

⁵ فروخي جمال " نظرية الاقتصاد القياسي " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1993 - ص 51

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي المتعدد على المتغيرات الداخلة في النموذج الادخار

الجدول رقم: (2-II) نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: GDS				
Method: Least Squares				
Date: 05/09/17 Time: 22:51				
Sample: 2005 2015				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.36238	8.335806	3.522440	0.0097
GDP	-0.177846	0.073571	-2.417340	0.0463
FC	0.821915	0.087970	9.343122	0.0000
INF	0.548517	1.232149	0.445171	0.6696
R-squared	0.929584	Mean dependent var		55.44166
Adjusted R-squared	0.899405	S.D. dependent var		22.43803
S.E. of regression	7.116596	Akaike info criterion		7.038024
Sum squared resid	354.5215	Schwarz criterion		7.182713
Log likelihood	-34.70913	Hannan-Quinn criter.		6.946817
F-statistic	30.80294	Durbin-Watson stat		2.179348
Prob(F-statistic)	0.000210			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1-II) باستعمال برنامج eviews8

الجدول رقم (II-3-): يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

$$GDS = 29.36 - 0.177*GDP + 0.82*FC + 0.54*INF$$

$$t\hat{c} : (3.52) \quad (-2.41) \quad (9.34) \quad (0.44)$$

$$S_{\hat{B}i} : (8.33) \quad (0.07) \quad (0.08) \quad (1.23)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 354,52 \quad \bar{R}^2 = 0,90 \quad \dot{n} = 11$$

$$R^2 = 0.92$$

$$F_c = F\text{-statistic} = 30.80$$

$$DW = 2.17$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم: (II-2)

حيث ان:

N: يمثل حجم العينة وهو 11 ؛

F_c : يمثل F-statistic القيمة المحسوبة؛

F_t : تمثل القيمة المجدولة .

(t): تمثل t-statistic القيمة المحسوبة.

R^2 : معامل التحديد

DW: تمثل إحصائية دوربن واتس

$S_{\hat{B}}$: الانحرافات المعيارية للمعلمة المقدرة

\bar{R}^2 : معامل التحديد المصحح

1. - اختبار المعنوية الجزئية (الفردية) للنموذج:

لاختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستعمل اختبار ستودنت والقيم الاحتمالية للمقدرات فإذا كانت أقل

من 0,05 نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي التي تدل على أن المعلمة ذو

معنوية إحصائية وعكس صحيح.

الفروض الإحصائية:

• اختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

ليس لها معنوية

لها معنوية

لاختبار معنوية المعلمة β_0 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

$$\left\{ \begin{array}{l} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,364 \\ T_{cal} = 3.52 \end{array} \right. \quad \text{لدينا:}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_0 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % . وهذا يعني قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0,05

• اختبار معنوية β_1 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{ليس لها معنوية} \\ \text{لها معنوية} \end{array}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_1 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

$$\left\{ \begin{array}{l} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,364 \\ T_{cal} = 2.41 \end{array} \right. \quad \text{لدينا:}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_1 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % .

• اختبار معنوية β_2 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{ليس لها معنوية} \\ \text{لها معنوية} \end{array}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_2 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

$$\left\{ \begin{array}{l} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,364 \\ T_{cal} = 9.34 \end{array} \right. \quad \text{لدينا:}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_2 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % .

• اختبار معنوية β_3 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_3 \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_3 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

$$\begin{cases} T_{tab}^{0,025} = 2,364 & \text{لدينا:} \\ T_{cal} = 0.44 \end{cases}$$

ومنه: $T_{cal} < T_{tab}$ نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_3 ليس لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 %.

نستنتج ان كل المعلمات ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % الا β_3 ليس لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 %.

2- اختبار المعنوية الكلية والفردية للنموذج:

لدراسة معنوية المقدرات المتوصل إليها في النموذج وبالاعتماد على برنامج 8 eviews نعلم على اختبار فيشر والقيم الاحتمالية. نستعمل مقياس فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للانحدار أي اختبار الفرض العدمي الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية 0.

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_0 = \beta_0 = \beta_0 = \mathbf{0} & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0 \quad i = 0.1.2.3 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن F_{cal} مع F_{tab}

لدينا:

$$\begin{cases} F_{tab}^{0,5} = F_t(3, 7) = 4,35 \\ F_c = 30.80 \end{cases}$$

حيث:

K: يمثل عدد المعالم التي هي 4 ؛

F_c : يمثل F-statistic القيمة المحسوبة ؛

F_t : تمثل القيمة المجدولة .

إذا كانت لدينا: $F_c < F_t$ أي القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإننا نرفض H_1 ونقبل H_0 ، أي النموذج ليس له معنوية كلية عند مستوى معنوية 5%. و عكس صحيح
 بما ان: $F_c = 30.80 > F_t = 4,35$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 وبالتالي النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية 5%..
 3- تفسير الاقتصادي:

معامل التحديد:

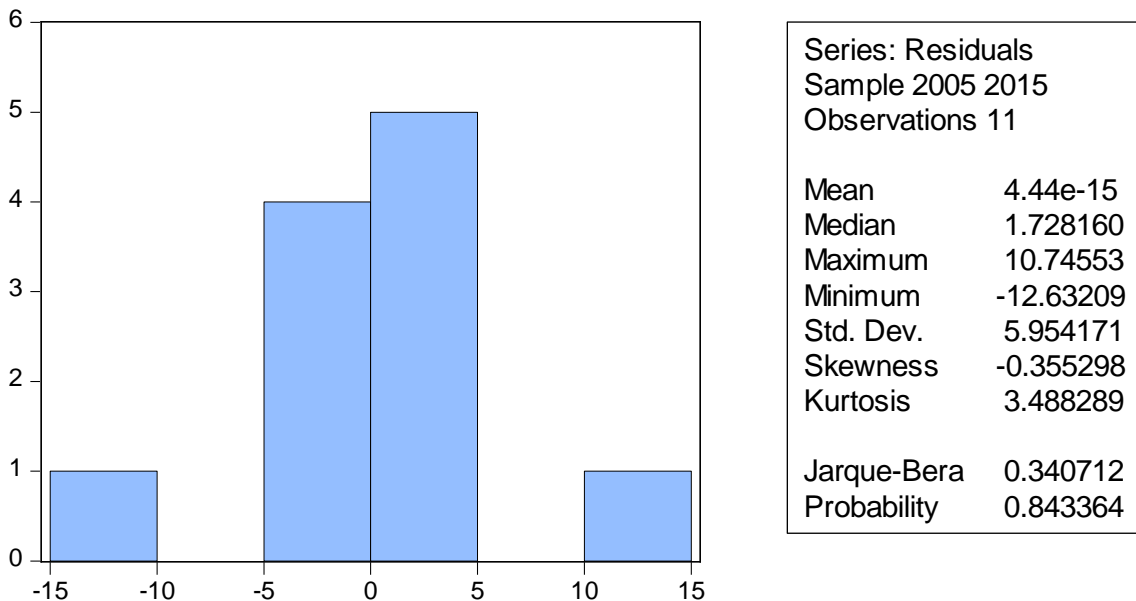
هو المعامل الذي يفسر لنا القدرة التفسيرية للنموذج، ومن جدول نتائج تقدير النموذج المتعدد المتحصل عليه وجدنا أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.92$ ، إذا 92% من التغيرات التي تحدث للادخار في الجزائر من 2005 الى 2015 ناتجة عن المتغيرات في المتغيرات المستقل أما النسبة المتبقية 8,0% (ففي الاقتصاد القياسي يطلق عليها بالمتغير العشوائي) فيرجع الى عوامل أخرى تدخل في التأثير على الادخار. وبالتالي ان النموذج الانحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \varepsilon_i \sim N(0, \sigma^2) \\ H_1: \varepsilon_i \cong N(0, \sigma^2) \end{array} \right. \begin{array}{l} \text{الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي} \\ \text{الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{array}$$

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم باختبار Histogram-Normality test وباستخدام برنامج eviews فتحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل التالي

الشكل رقم (9-II) توضح اختبار jarque bera لتوزيع الاخطاء العشوائية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Evirws 8

نقارن قيمة prob(jarque-bera) مع 0,05 ، فإذا كانت prob(j-b) اكبر من 0,05 نقبل الفرضية H_0 أي ان الأخطاء تتبع توزيع طبيعي اما إذا وجدنا prob(j-b) اصغر من 0,05 نقبل الفرضية H_1 اي الأخطاء لا تتبع توزيع الطبيعي، وبالاعتماد على الشكل رقم () .

لدينا: Prob(j-b)=0,34 > 0,05

بما أن : Prob(j-b)=0,34 > 0,05

فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

5 -مشاكل تقدير نموذج القياسي المتعدد

5-1 مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الحكم على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال مجموعة من الاختبارات من بينها اختبار breusch ، ولاثبات وجود الارتباط الذاتي للأخطاء أم لا يكفي اثبات الفرضيات الآتية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots \rho_p = 0 \\ H_1: \exists \rho_i \neq 0, i = 1 \dots p \end{array} \right.$$

لا يوجد الارتباط الذاتي بين الأخطاء
يوجد ارتباط ما بين الأخطاء
ويتم اختبار breuch-godfrey وفق الطريقة الآتية:

view → residual diagnostic → heteroskedasticity teste →

breusch-pagan-godfrey → ok .

وكانت النتائج مدونة في الجدول التالي

الجدول رقم (م 4-11) نتائج التقدير لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.065962	Prob. F(3,7)	0.4226
Obs*R-squared	3.449415	Prob. Chi-Square(3)	0.3274
Scaled explained SS	1.737909	Prob. Chi-Square(3)	0.6285

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Evirws 8

Prob(f-statistic)= 0.4226 > 0,05

لدينا:

ولدينا: prob (obs*R-squared)= 0.3274>0,05

بما أن: prob (LM)= 0.3274>0,05، و prob (f-statistic)= 0.4226>0,05 فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي يوجد استقلالية بين الأخطاء وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.
2-5 مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء:

للكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء نستخدم اختبار white heteroskaadesticity .

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \sigma_{it}^2 = \sigma_{it'}^2 = 0 \\ H_1: \sigma_{it}^2 \neq \sigma_{it'}^2 \neq 0 \\ \exists t = t' \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{تجانس تباين الأخطاء} \\ \text{عدم تجانس تباين الأخطاء} \end{array}$$

باستخدام اختبار white والاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي
الجدول رقم (II-5) نتائج التقدير لاختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.491676	Prob. F(9,1)	0.5659
Obs*R-squared	10.23744	Prob. Chi-Square(9)	0.3316
Scaled explained SS	5.157901	Prob. Chi-Square(9)	0.8203

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/10/17 Time: 23:02

Sample: 2005 2015

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	415.4454	1370.752	0.303078	0.8127
GDP^2	0.106904	0.126818	0.842971	0.5541
GDP*FC	-0.016051	0.075689	-0.212061	0.8670
GDP*INF	0.859459	4.553958	0.188728	0.8812

GDP	-27.93861	41.13885	-0.679130	0.6202
FC ²	-0.211557	0.240111	-0.881083	0.5402
FC*INF	-3.944749	6.422462	-0.614211	0.6493
FC	39.81952	41.82506	0.952049	0.5156
INF ²	9.633199	23.64036	0.407489	0.7537
INF	74.01079	85.59016	0.864711	0.5461
R-squared	0.930676	Mean dependent var		32.22923
Adjusted R-squared	0.306763	S.D. dependent var		53.32081
S.E. of regression	44.39535	Akaike info criterion		9.844433
Sum squared resid	1970.947	Schwarz criterion		10.20616
Log likelihood	-44.14438	Hannan-Quinn criter.		9.616417
F-statistic	1.491676	Durbin-Watson stat		3.190127
Prob(F-statistic)	0.565939			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Eviews 8

من خلال الجدول نكتب الضيغة الرياضية للنموذج كالتالي

الجدول رقم (II-6): يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

$$\widehat{U}_t^2 = 415.44 + 0.10 * GDP^2 - 0.01 GDP * FC + 0.85 GDP * INF - 27.93 GDP - 0.21 * FC^2 - 3.94$$

$$FC * INF + 39.81 * FC + 9.63 INF^2 + 74.01 INF$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 44,39 \quad \bar{R}^2 = 0,30 \quad \dot{n} = 11 \quad n * R^2 = 10.23 \quad F_c = F\text{-statistic} = 1.49$$

$$R^2 = 0.93$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (II-5)

لاختبار ثبات التباين هناك عدت طرق و من بينها prob(f-statistic) و prob(obs*R-squared)

اذا كانت prob اكبر من 0,05 فإننا نقبل فرضية العدم H₀ ونرفض الفرضية البديلة H₁ وعكس صحيح

$$\text{prob}(f\text{-statistic}) = 0.5659 > 0,05 \quad \text{لدينا:}$$

$$\text{prob}(obs * R\text{-squared}) = 0.3316 > 0,05 \quad \text{ولدينا:}$$

بما أن: prob(f-s) > 0,05 و prob(obs*R-squared) > 0,05 فإننا نقبل فرضية العدم H₀ ونرفض الفرضية البديلة H₁. أي يوجد تجانس تباين الأخطاء. وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

6 - دراسة منحني القيم الفعلية و القيم المقدرة للادخار

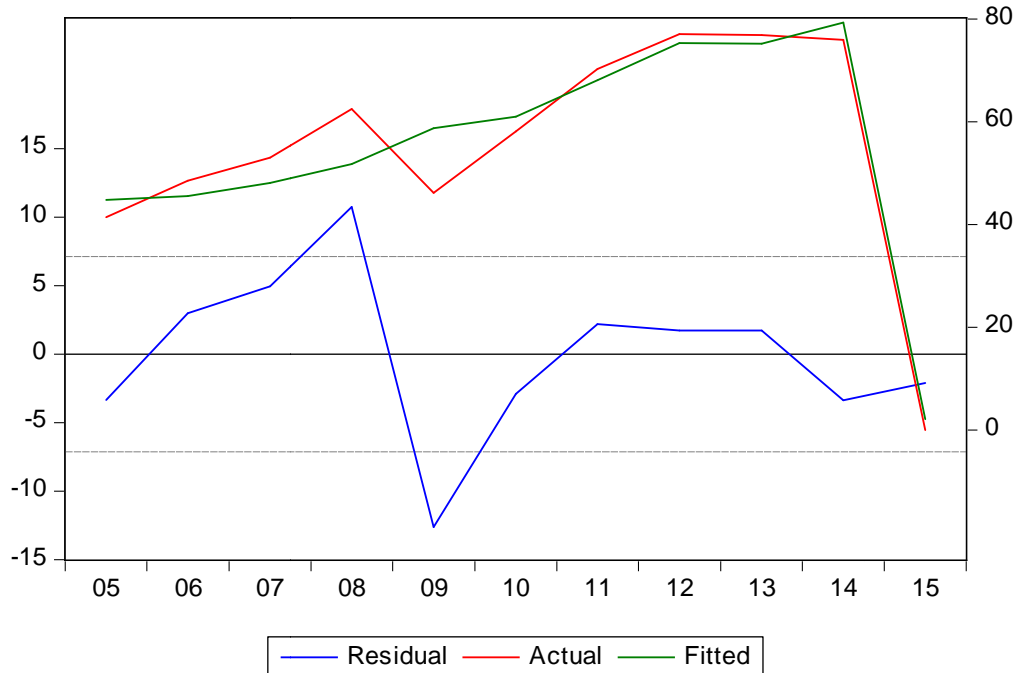
الجدول رقم (II-7) القيم المقدرة للادخار خلال فترة 2005 الى 2015

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2005	41.4308	44.7725	-3.34178	
2006	48.5119	45.5157	2.99617	
2007	53.0006	48.0546	4.94606	
2008	62.5191	51.7735	10.7455	
2009	46.1474	58.7795	-12.6321	
2010	58.1024	60.9875	-2.88510	
2011	70.2513	68.0623	2.18897	
2012	77.0423	75.3142	1.72816	
2013	76.8834	75.1532	1.73018	
2014	75.9690	79.3348	-3.36576	
2015	0.00000	2.11035	-2.11035	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Eviews 8

يمكن مقارنة القيم الفعلية للادخار مع القيم المقدرة المحصل عليها في الجدول اعلاه بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي

الشكل رقم (II-10) مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة للادخار من 2005 الى 2015



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال المنحنى و الجدول ان القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد ان النموذج المقدر يمثل الظاهرة المحل دراسة تمثيلا جيدا

خلاصة:

إن الدراسة التطبيقية كانت خاتمة الفصول التي تطرقنا إليها في السابق، بحيث بعد أن تمكنا من حصر مختلف المتغيرات المفسرة و المؤثرة على الإدخار، قمنا في مرحلة بعد ذلك من العمل بتقدير وهذا على المعطيات التي هي بحوزتنا ، فكانت النتائج مقبولة إحصائيا وإقتصاديا كما رأينا سابقا. وهنا للتذكير فإن هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول الى نمذجة قياسية للإدخار في الجزائر، وذلك من خلال إيجاد علاقة هذا الأخير كظاهرة إقتصادية وفعالية أساسية بالمتغيرات الأخرى أو الفعاليات الإقتصادية الأساسية الأخرى وهذا كالإنتاج والإستهلاك و التضخم، والتي تكون بدورها جانب من جوانب الإقتصاد الوطني. وهكذا كان من خلال تطبيقنا لمجموعة من الصدمات العشوائية وتحليل التباين وكذا دراسة المعنوية بين المتغيرات المدروسة، حيث إستطعنا إستنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة والتي تسمح لنا بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة أو فعالية إقتصادية معينة على باقي المتغيرات المدروسة الأخرى، وهذا ما يميز ويعتبر من الخصائص الهامة التي يتميز بها الإقتصاد قياسي، والتي تساعدنا على تحليل أثار السياسة الإقتصادية.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الهدف الأساسي من بحثنا كان هو عبارة عن دراسة قياسية للإدخار في الجزائر، وذلك من خلال إيضاح العلاقة وتحديدها بين الإدخار المحلي ومختلف العوامل المؤثرة في تطوره بإعتباره من أهم وأكثر المؤشرات الدالة عن تطور النمو الإقتصادي، وكان ذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات المفسرة للإدخار والتنبؤ لقيمه المستقبلية وهذا بإستعمال الإقتصاد قياسي فقد تطرقنا إلى مكونات ومصادر الإدخار، وكذلك إيضاح أهم العوامل المؤثرة فيه، حيث تعرضنا إلى مختلف النظريات الخاصة بهذه الظاهرة الإقتصادية والإجتماعية، وقد كانت الدراسة تمس النقاط التالية:

*التطرق إلى الأسس النظرية للإدخار، وكان ذلك من خلال مختلف المفاهيم والتعاريف الأساسية حول هذه الفعالية الإقتصادية، حيث حاولت العديد من النظريات تفسير ظاهرة الإدخار، فمن الدراسة الكلاسيكية، ثم المدرسة الكينزية إلى نظرية دورة الحياة، هذا بالإضافة إلى بعض النماذج الحديثة، كنموذج تايلور، حيث حاولت كل نظرية إعطاء صيغة ونموذج للإدخار وذلك بإستعمال عدة متغيرات تفسيرية، أهمها ناتج المحلي، الإستهلاك، التضخم، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فهي تعتبر إضافات جديدة.

بالإضافة إلى هذا، فقد تطرقنا إلى علاقة الإدخار بمختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية، وعلاقة هذا الأخير بالنمو الإقتصادي. محاولة تحليل واقع وتطور الإدخار في الجزائر، فقد كانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لواقع الإقتصاد وهذا خلال فترة الإقتصاد الموجه، ثم بعد ذلك فترة الإصلاحات وإقتصاد السوق ومحاولة إبراز دور هذا الأخير في الدورة أو الحياة الإقتصادية ومكانته في تحفيز عامل الإستثمار وبالتالي عملية التنمية. إن تحليل الوضعية الإقتصادية والسياسة النقدية قد مكنتنا من الوصول إلى أن الإصلاحات الإقتصادية التي مست عدة قطاعات أدت مع ذلك إلى إنتهاج القطاع المصرفي بدوره نهج هذه الإصلاحات، والتي بمقتضاها أصبحت البنوك مستقلة وهذا سنة 1989، وبصدور قانون النقد والقرض في 1990، إسترجع البنك المركزي مكانته الحقيقية وهي توجيه السياسة النقدية، وهذا لهدف إستقرار الأسعار، لكن رغم تلك الإصلاحات المطبقة فهذا لم يغير من وجهة البنوك التجارية التي لم تضطلع إلى حد الآن بمهامها على أحسن وجه وهي تشجيع وتحفيز تعبئة الإدخار الوطني وتمويل الإستثمارات.

قمنا في الأخير بدراسة تطبيقية على الإدخار في الجزائر، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى تقنيات والتي جاء بها النماذج القياس الإقتصادي، وهي عبارة عن معالجة لكل المتغيرات المدروسة بصفة متماثلة دون شرط أو إقصاء العلاقات التي يمكن تواجدها بين متغيرات النظام، كما قمنا بتطبيق هذه التقنية على متغيرات الدراسة، والتي تعتبر من أهم وأبرز الطرق الإحصائية الحديثة التي أثبتت نجاعتها، خاصة في التنبؤ وبهذا يمكننا إتخاذ القرارات اللازمة والهامة للإقتصاد والمجتمع.

وفي هذه الخاتمة العامة يمكن أن نشير إلى أهم النتائج والاقتراحات التالية:

تكمن أهمية الإدخار بأنه أحد العوامل الأساسية في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع الملاحظ أن المقاييس الدولية أصبحت إيجابية وهذا مما يوحي إلى أن الإدخار المالي يلعب دورا هاما في مسار الإستثمار في الجزائر وبالتالي في عملية التنمية، غير أن الإدخار المالي يبقى مرهونا بتقلبات أسعار البترول وعبء المديونية وخدماتها. إن أهم ما يجب أن تركز عليه مختلف السياسات الإقتصادية والمالية وكذا النقدية وهذا من أجل الإرتفاع والنهوض بمعدلات الإدخار المحلي يتمثل فيما يلي:

الخاتمة العامة:

1- ضرورة توجيه الإهتمام إلى الإستثمار لقطاعين أساسيين هما؛ الزراعة والصناعة، وبالتالي الرفع والزيادة من إنتاجية ومساهمة كل منهما في إجمالي الناتج المحلي، حيث أثبت الواقع الإقتصادي والإجتماعي وكذا مختلف الدراسات أن إهمال التنمية بخصوص القطاعات الإنتاجية وذلك بالإعتماد الكلي على الإستيراد من جهة وعلى الموارد الريعية (البتروول والغاز) من جهة أخرى، قد أدى إلى نتائج سلبية تتمثل في الإعتماد على المصادر الخارجية

2- التحكم في آليات الميزانية العامة للدولة، وذلك بهدف زيادة معدلات الإدخار المحلي، ولا يكون ذلك إلا من خلال التحكم والحد من التضخم ومحاولة البحث عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3- يجب على الدولة أن تقوم بوضع مخططات إقتصادية ودراسات إستثمارية لمشروعات تنموية، وذلك لتشجيع أصحاب المدخرات الخاصة (سواء كانت بالداخل أو الخارج) للإستثمار والمساهمة في التنمية، وذلك للحد من توجيه ذلك الإدخار إلى الجانب الإستهلاكي أو مساهمته في زيادة التضخم.

وفي الأخير يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبنت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديدة بالدراسة والإهتمام نذكر منها:

* محاولة دراسة هذا الموضوع وذلك بإدخال كل المتغيرات التي تحدد الإدخار، والتي لم نتمكن من الحصول عليها نظرا لنقص المعطيات أو دقتها، أو لقصور منا في الوصول إليها، وذلك بإستخدام التقنيات الإحصائية الحديثة.

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	علاقة النظرية الكلاسيكية بالادخار والاستثمار	(1-I)
16	دالة الإدخار عند كينز	(2-I)
18	دورة حياة	(3-I)
19	الإستهلاك و دورة الحياة	(4-I)
41	تطور دخل وإدخار القطاع العائلي خلال الفترة (1970 - 2003 -	(5-I)
44	تطور الادخار في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015	(1-II)
45	تطور الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر 2005/من 2015	(2-II)
46	طور التضخم في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015	(3-II)
47	تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال فترة اقتصاد الحر من 2005 2015	(4-II)
49	الانتشار بين الناتج المحلي الإجمالي و الادخار	(5-II)
50	يمثل شكل الانتشار بين الاستهلاك النهائي و الادخار	(6-II)
51	يمثل شكل الانتشار بين معدل التضخم و الادخار	(7-II)
52	يمثل شكل الانتشاري للادخار في نموذج متعدد	(8-II)
57	لتوزيع الاخطاء العشوائية jarque bera لتوضيح اختبار	(9-II)
61	مقارنة منحى القيم الفعلية و القيم المقدرة للادخار من 2005 الى 2015	(10-II)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-I)	دينار: توزيع الإستثمارات خلال الفترة: (1970 1979 – الوحدة مليار	30
(2-I)	(الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1970 1977	31
(3-I)	خطة القطاع البترولي في الإستثمارات	31
(4-I)	القروض للإقتصاد وحدة مليون دينار	35
(5 –I)	الإدخار العمومي والخاص الوحدة مليار دينار	36
(6-I)	نسبة تراكم رأس المال الخام من الناتج المحلي الخام	40
(1-II)	معطيات خاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج الوحدة (100 مليون دج)	43
(2-II)	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	53
(3-II)	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	54
(4-II)	نتائج التقدير لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey	58
(5-II)	نتائج التقدير لاختبار white	59
(6-II)	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	60
(7-II)	القيم المقدرة للإدخار خلال فترة 2005 الى 2015	61

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- المؤلفات:

- إسماعيل رياض: الإدخار في المجتمع الإشتراكي - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة، بدون سنة.
- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد (الإقتصاد الكلي)، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2003 -
- بول.أ. سامويلسون: علم الإقتصاد - الجزء (5)، المغرب، 1992.
- بول.أ. سامويلسون: علم الإقتصاد - الجزء (2)، الدور الإقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
- جون ماينرد كينز: النظرية العامة في الإقتصاد، منشورات دار الحياة، بدون سنة نشر
- راشد البراوي: الإدخار والتنمية، مجلة الهلال، العدد 2000، 4.
- صخري عمر: التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، 1994، 1991.
- محمد شريف إيمان: محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات ميرة، الجزائر 1994.
- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري: التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف: التنمية الإقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية.
- م. سعيد وآخرون: إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، تسيير وإتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، مارس 1994.
- هني أحمد: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- #### 2- رسائل وأطروحات:
- بوصبيعة صالح: بناء نموذج قياسي كلي لدالة الإدخار والتنبؤ لمكوناتها في الجزائر، مذكرة ماجستير. في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2000.
- (2003، .
- جدي طارق: محاولة تحديد العوامل الإقتصادية المؤثرة على أهم عون محلي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005.
- خليل دعاس: الإدخار والتمويل بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003.
- طالي خيرة: نمذجة قياسية لدالة إدخار العوائل في ظروف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع القياسي الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
- #### 3- مجلات ودوريات:
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، نوفمبر 1999، ماي 2000.

قائمة المراجع

- بطاهر علي :سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول 2004
- بوكبوس سعدون :الإقتصاديات المغاربية في سياق التحول الإقتصادي العالمي، حالة تونس والجزائر، الجزائر، العدد 12، السنة 2004
- تومي صالح وعيسى شقيب :محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970) (2002 .، جامعة الجزائر، العدد 2005، 12
- 4-الملتقيات و المحاضرات:
- رميته علي :النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي في التحليل الكلي، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
- 5-قوانين و تنظيمات:
- 10الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 ، والمتعلق بالنقد والقرض - / القانون رقم 90
- 6-مراجع إلكترونية:
- (www.Worldbank.org) موقع البنك العالمي

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

OUVRAGES ::

- Benbitour. A : L'algérie au Troisième méllinaire défit et potentialité , édition marinoop, Alger 1998.
- Beteheim Charle : planification et développement, Maspero, paris, 1969.
- Bernard Pernier, Yues. Simon : Initiation à la Macroéconomie, 8eme édition, DUNOD , Paris,2002.
- Deboub. Youcef : « le nouveau mécanisme économique de l'algérie », 1991.
- Henri. Cazal, et Pierre vajda : « les pièges de l'épargne », Edition du seuil, paris 1999.
- Hachette : le dictionnaire du Français- Alger .E.N.A.G.
- Henni Ahmed, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987, CREAD- 1987.
- R.Barre : « économie politique », tome 1, op.cit.

-تقارير و نشریات:

- Karim Nashashibi et autres : Algérie, stabilisation et transition à l'économie de marché, Fond Monétaire international, washinton.